القول المعتبر

في ختم النسائي

رواية ابن الأحمر

تصنيف

الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

المتوفى سنة (٩٠٢)

حققه وعلق عليه

جاسم بن محمد بن حمود الفهيجي

المكتب الإسلامي

دار ابن حزم

القول المعتبر

في ختم النسائي

رواية ابن الأحمر



القول المعتبر

في ختم النسائي

رواية ابن الأحمر

تصنيف

الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

المتوفى سنة (٩٠٢)

حققه وعلق عليه

جاسم بن محمد بن حمود الفهيجي

المكتب الإسلامي   دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ٣٧٧١/١١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠

دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٥٦٦٠٥

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب : ١٤/٦٣٦٦ - تلفون : ٧٠١٩٧٤

المقدّمة



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة،

وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذا جزءٌ لطيف للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاويِّ، جادت به قريحتُه، ودبجه يراعُه رحمه الله تعالى.

فتكلم فيه فصال وجال حول كتاب «السنن الكبرىٰ» للإمام الهمّام الناقد البصير أبي عبد الرحمٰن النسائيِّ (**٣٠٣** ت)، برواية الإمام أبي بكر بن الأحمر. بَيّن فيه منهجَ المؤلف، وما فيه من الفوائد العوائد، وقارن روايةَ ابن الأحمر بباقي الروايات للسنن الكبرىٰ وما في كل روايةٍ من نقصٍ أو زيادةٍ، ثم ختمَ الختمَ بترجمةٍ وافيةٍ للإمام النسائيِّ، إلىٰ غير ذلك من الفوائد الفرائد التي ضمها هٰذا الجزء.

وهٰذا النوعُ من المؤلفات أُطلق عليه بـ «الختم»، وهو عبارةٌ عن بيانِ مناهجَ مؤلفي تلك الكتب في انتقائها وتصنيفها وخلاصة الاستقراء التام لتلك المناهج.

والحافظ السخاويُّ رحمه الله تعالىٰ هو صاحب القدح المعلىٰ، والباع الطويل في هٰذا النوع، فقد ألفَ ثلاثةَ عشر كتاباً في ختم عددٍ من كتب السنة والسيرة النبوية[1]، فحاز

---

(١) وقد ذكرها رحمه الله تعالى حينما ترجم لنفسه في كتابه «الضوء اللامع» ١٨/٨ وهي: =

قصبَ السبق في كشف ما لم يسُبق إليه في هذا المجال.

وقد قسمتُ العمل في هٰذا التحقيق إلى قسمين:

القسم الأول: تعريف بابن الأحمر، وبالكتاب المحقق.

ويشمل هٰذا القسمُ علىٰ مباحثَ:

المبحث الأول: ترجمةٍ موجزةٍ لابن الأحمر[1].

= ١ ـ «عُمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع».

٢ ـ «غُنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج». طبع.

٣ ـ «بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود».

٤ ـ «اللفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامع».

٥ ـ «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر». وهو كتابنا هذا.

٦ ـ «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السُّني». طبع.

٧ ـ «عُجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه».

٨ ـ «القول المرتقي في ختم دلائل النبوة للبيهقي».

٩ ـ «الانتهاض في ختم الشفا لعياض».

١٠ ـ «الرياض في ختم الشفا لعياض».

١١ ـ «الإلمام في ختم السيرة النبوية لابن هشام».

١٢ ـ «رفع الإلباس في ختم السيرة لابن سيد الناس».

١٣ ـ «الجوهرة المزهرة في ختم التذكرة».

(١) وأعرضتُ عن ترجمة السخاويِّ لشهرته وكثرة من ترجم له.

المبحث الثاني: مسائل أُثيرت حول الإمام النسائيِّ.

المسألة الأولى: التشيع.

المسألة الثانية: إتيان المرأة في دبرها.

المسألة الثالثة: شرب النبيذ.

المبحث الثالث: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته.

المبحث الرابع: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

المبحث الخامس: منهج التحقيق.

القسم الثاني: نص الكتاب المحقق.

ثم ألحقتُ به فهارسَ علميةً وهي:

١ ـ للمصادر والمراجع.

٢ ـ للأعلام.

٣ ـ للموضوعات.

وأخيراً أقدم الشكر الجزيلَ والثناء العاطر الوفير للشيخ الفاضل بدر بن عبد الله البدر، الذي تفضل مشكوراً مأجوراً بمراجعة الكتاب.

وللأخ الفاضل خالد بن ثاني بن علي السويديِّ الذي تفضل عليّ بإهدائه صورة للنسخة الخطية للكتاب.

شكر الله للجميع أعمالهم، وجزاهم الله خيراً.



القسم الأول:

تعريف بابن الأحمر، وبالكتاب المحقق





المبحث الأول:
تعريف موجز لابن الأحمر



* ـ محمد بن معاوية بن عبد الرحمٰن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله بن معاوية بن الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي المرواني القرطبي، المعروف بابن الأحمر.

* ـ وكنيته، أبو بكر.

* سمع من:

ـ عُبيد الله بن يحيىٰ، وسعيدِ بن خمير، وأصبغِ بن مالك، ومحمدِ بن عمر بن لبابة، في الأندلس.

ـ أحمدِ بن شعيب النسائيِّ، وإسحاق بن إبراهيم المنجنيقيِّ، وإبراهيم بن موسىٰ بن جميل، وأبي بشر الدولابيِّ، ويَمُوت بن المُزَرَّع العبديّ، وعلي بن سليمان الأخفش، في مصر.

ـ محمد بن المنذر الخزاعيّ، والجاروديّ، بمكة.

ـ وأبي بكر جعفر بن محمد بن المستفاض، وأبي القاسم بن بنت منيع البغوي، وابن الأنباري، ونفطويه، ببغداد.

ـ إبراهيم بن شريك، بالكوفة.

ـ وأبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحيّ، وزكريا بنِ يحيىٰ الساجيّ، وأبي همام البكروانيّ، بالبصرة.

ـ وأبي يعلىٰ محمد بن زهير القاضي، وأبي يعلىٰ حمزة بن داود الثقفي، بالأبلة.

وخلق سواهم كثير.

* ـ وهو أول من أدخل «السنن الكبير» للنسائيّ الأندلس.

* ـ سمع منه:

ـ محمد بن عبد الله بن حكم.

ـ محمد بن إبراهيم بن سعيد.

ـ عبد الله بن ربيع.

ـ يونس بن عبد الله بن مغيث.

ـ أحمد بن محمد بن الجسور.

- يوسف بن محمد بن يوسف بن عمروش الإستجي.

- وأبو الأصبغ عبد العزيز بن بخت.

وغيرهم كثير.

* - وقد جال البلاد ووصل إلىٰ الهند تاجراً، وكان يقول: رجعتُ من الهند، وأنا أقدر علىٰ ثلاثين ألف دينار، ثم غَرقَتْ وما نجوتُ إلا سباحةً لا شيء معي. ثم رجع إلىٰ الأندلس وجلب إليها «السنن الكبير» للنسائي، وحَمَلَ الناس عنه.

* - وقيل: إنَّ سبب خروجه إلىٰ المشرق هو أنه خرجت بأنفه أو ببعض جسده قرحةٌ، فلم يجد لها بالأندلس مداوياً، وعَظُمَ عليه أمرها، وقيل له: ربما ترقت ووسعت فأَدَّتْ إلىٰ الهلاك، فأسرع الخروج إلىٰ المشرق، فقيل له: لا دواء لها إلا بالهند، وأنه وصل إلىٰ الهند، فأراها بعض أهل الطب هنالك، فقال له: أُداويها على أنه إن تم برؤك، وصَحَّ شفاؤك، قاسمتُك جميعَ مالك، فقال: رضيتُ، فداواه، فلما أفاق دعاه إلىٰ بيته، وأخرجَ إليه جميعَ ماله، وقال له: دونك المقاسمة المشروطة، فقال له الطبيب الهنديُّ: أليست نفسك طيبةً بذلك؟ قال: بلىٰ، والله. قال: فوالله لا أَرْزَؤك شيئاً من مالك، ولكني آخذُ

هذا، لشيءٍ أستحسنُه من آلاتِ بيته، وقال له: إنَّما جَرَّبتك بقولي، وأردتُ أَن أعرف قيمةَ نفسك عندك. ولو أبيتَ ما داويتُك إلا بجميعِ مالك. ولو لم تداوها لهلكتَ. فإنها قد كانت قاربت الخطَر، فَحَمِدَ الله عز وجل، وانصرف.

* ـ قال ابن الفرضي: «وكان شيخاً حليماً، ثقةً فيما روىٰ، صدوقاً».

ـ وقال الحميديُّ: «وقال لنا أبو محمد علي بن أحمد: كان أبو بكر... مكثراً، ثقةً، جليلاً... واشتغل في رجوعه بطلب العلم، وروايات الكتبِ، فحصل له عِلْمٌ جَمٌّ، وبُورك له فيه».

ـ وقال الذهبيُّ: «مُحَدِّث الأندلس، ومسندها الثقة... وكان شيخاً نبيلاً، ثقةً، معمراً».

* توفي الإمام ابن الأحمر ـ رحمه الله ـ ليلة الخميس لثلاثٍ بقين من رجب سنة ثمانٍ وخمسين وثلاثمائةَ، وقد قارب التسعين.

* ـ تُرجم له في:

١ ـ «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (٢/ ٧٣٣).

٢ ـ «جذوة المقتبس» للحميدي (١/ ١٤٥).

٣ ـ «بغية الملتمس» للضبي (١/ ١٦٥).

٤ ـ «السير» للذهبي (١٦/ ٦٨).

٥ ـ «العبر» للذهبي (٢/ ٣١٢).

٦ ـ «الديباج المذهب» لابن فرحون (٢/ ٣٠٤).

٧ ـ «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٤/ ٢٨).

٨ ـ «شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ٣٠٥).

المبحث الثاني:

مسائل أثيرت حول الإمام النسائي والجواب عنها

المسألة الأولى

- **ما نُسب إليه من التشيع:**

ذكر جماعةٌ من العلماء أَنَّ الإمامَ النسائيَّ كان متشيعاً.

فمن ذلك ما ذكره ابن خلكان (وكان يتشيع)[1].

وقال شيخ الإسلام: (وتَشَيَّعَ بعضُ أهل العلم بالحديث، كالنسائيّ...)[2].

وقال الذهبيُّ: (فيه قليلُ تشيعٍ وانحرافٍ عن خصومِ الإمام علي كمعاوية وعمرو، والله يسامحه)[3].

---

(١) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٧٣).

(٣) «السير» له (١٤/ ١٣٣).

وغيرهم ممن ترجم له، رحمه الله تعالى.

والذي دعاهم إلىٰ ذلك، هو تصنيفُه كتاب (خصائص علي) وما حصل معه من أهل دمشق.

فقد قال أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون الهاشمي: وسمعت قوماً يُنكرون عليه ـ أي النسائيَّ ـ كتاب (الخصائص) لعليٍّ رضي الله عنه وتركهِ لتصنيفِ فضائلِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي الله عنهم، ولم يكن في ذلك الوقت صَنَّفها، فحكيتُ له ما سمعتُ فقال: دخلنا إلىٰ دمشق والمنحرف عن عليٍّ بها كثيرٌ، فصنفت كتابَ (الخصائص) رجاءَ أن يهديهم الله. ثم صَنَّفَ بعد ذلك فضائلَ أصحاب رسول الله ﷺ، وقرأها علىٰ الناس، وقيل له وأنا حاضرٌ: ألا تُخْرِجُ فضائلَ معاوية؟ فقال: أيُّ شيء أُخَرِّج؟ «اللهم لا تشبع بطنه»؟ وسكتَ السائل[1].

وقال محمد بن إسحاق الاصبهاني: وخرج إلى دمشق، فسُئلَ بها عن معاويةَ بن أبي سفيانَ وما رُوِيَ من فضائله، فقال: ألا يرضىٰ معاويةُ رأساً برأسٍ حتى يُفَضَّلَ؟ فما زالوا يدفعون في حِضنيه حتىٰ أخرج من المسجد، ثم حُمِلَ إلى مكة ومات بها[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٩).

وقبل الجواب عن هذه المسألة، نورد إلماحةً لاعتقاد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

قال شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية: ويقرون بما تواترَ به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أَنَّ خيرَ هٰذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويُرَبِّعون بعليٍّ رضي الله عنهم كما دَلَّتْ عليه الآثار، وكما أجمعَ الصحابةُ علىٰ تقديم عثمانَ في البيعة مع أَنَّ بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهما ـ بعد اتفاقهم علىٰ تقديم أبي بكر وعمر ـ أيهما أفضل؟

فَقَدَّمَ قومٌ عثمان وسكتوا، أو رَبَّعوا بعليٍّ، وقَدَّمَ قومٌ عليًّا، وقَومٌ توقفوا.

لكن استَقَرَّ أمرُ أهل السنة علىٰ تقديم عثمانَ ثم عَلِيٍّ.

وإن كانتْ هٰذه المسألةُ ـ مسألةَ عثمانَ وعَليٍّ ـ ليست من الأصول التي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عند جمهور أهل السنة.

لكن التي يُضَلَّلُ فيها مسألةُ الخلافة، وذلك أَنَّهم يُؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، وعمر، ثم عثمان، ثم علي.

ومن طَعَنَ في خلافةِ أحدٍ من هؤلاء فهو أَضَلُّ من حمار أهله»[1].

إذا عُلم ذلك، فاعلم أَنَّ النسائيَّ وغيرَه من أهل العلم ممن وُصفوا بالتشيع، إنما هو تقديم عليٍّ على عثمان بالفضل لا بالخلافة، وهذا واضح.

والناظرُ في كتب الرجال والتراجم يجد كثيراً من أهل العلم وُصفوا بذلك، من غير نكيرٍ عليهم ولا تضليلٍ لهم.

فالغالبُ على من أُطلق عليه هٰذا اللفظُ، فهو من هٰذا النوع كمن يُقال فيه ـ مثلاً ـ (يتشيع) (فيه تشيع) (قليل التَشيع) وما شابهها من هٰذه الألفاظ.

بخلافِ من أُطلق عليه الألفاظ التي تدل علىٰ الغلو في التشيع أو الرفض كقولهم (غالٍ في التشيع)، (شيعيٌّ خبيث)، (شيعي محترف)، (رافضي خبيث) وغيرها. فهذا النوع نُبَرِّأُ منه أئمتنا، ونُجِلُّهم عن أن يكونوا منهم.

إذا عُلِمَ هٰذا فالجواب عن هذه المسألة كالتالي:

أولاً: أن النسائيَّ رحمه الله قد بَيَّن سببَ تأليف كتابه

---

(١) «العقيدة الواسطية» (ص ٢٤٢)، وانظر: «لوامح الأنوار السنية» للسفاريني (٢/١٨)، و «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٣٥) (٤/ ٤٢٥).

«الخصائص» بنفسه فقال: «دخلنا دمشقَ والمنحرفُ عن عليٍّ بها كثيرٌ، فصنفتُ كتاب الخصائص رجاءَ أن يهديهم الله».

إذاً فالنسائيُّ لما رأىٰ هٰذا الاعوجاجَ في الأمةِ المحمدية ـ وهو تفضيل معاوية علىٰ عليٍّ ـ أراد أن ينصحَ لهٰذه الأمة ويُقَوِّمَ هٰذا الانحرافَ الواقعَ فيها، فكان رحمه الله من الناصحين والمجاهدين في نصرة الحق ودفع الباطل.

فقد رأىٰ خلقاً احترقوا في حُبِّ معاويةَ وهَلَكوا في بغض عليٍّ رضي الله عنهما فأراد أن يُقَوِّمَ هٰذا الخطأَ العظيمَ في الاعتقاد فألف كتابه «الخصائص» ليعلم فَضْلَ عليٍّ علىٰ معاويةَ، رضي الله عن الجميع.

ثانياً: قال الشيخ المعلميُّ ـ رحمه الله ـ: «... أكْثَرُ الناس مُغْرَوْن بتقليدِ من يَعْظُمُ في نفوسهم والغلو في ذلك، حتىٰ إذا قِيل لهم: إِنَّه غيرُ معصوم عن الخطأ، والدليلُ قائمٌ علىٰ خلاف قوله في كذا فَدَلَّ ذٰلك علىٰ أَنَّه خطأٌ ولا يَحِلُّ لَكُم أن تَتَّبِعُوه علىٰ ما أخطأ فيه، وقالوا: هو أَعْلَمُ منكم بالدليل، وأَنتم أولىٰ بالخطأِ منه فالظاهرُ أنه قد عَرَفَ ما يَدْفَعُ دليلَكم هٰذا، فإن زادَ المُنكرون فأظهروا حُسْنَ كالثناءِ علىٰ ذلك المتبوع كان أَشَدَّ لغلوِ مُتّبعيه. خَطَبَ عمارُ بن ياسر في أهل العراق قبل وقعةِ الجمل ليَكُفَّهم عن

الخروجَ مع أُمِّ المؤمنين عائشة فقال: واللهِ إنَّها لزوجةُ نَبِيِّكم ﷺ في الدنيا والآخرة، ولكن اللّهَ تباركَ وتعالى ابتَلاكم ليَعْلَمَ إيَّاهُ تُطيعون أم هي.. أخرجه البخاري في الصحيح... فلم يُؤثِّرْ هٰذا في كثيرٍ من الناس، بل رُوِيَ أَنّ بعضَهم أجابَ قائلاً: «فنحن مَعَ مَنْ شَهِدْتَ له بالجَنَّة يا عَمَّار».

فلهٰذا كان من أهل العلم والفضل مَنْ إذا رأىٰ جماعةً اتَّبَعُوا بعضَ الأفاضل في أَمْرٍ يَرىٰ أَنه ليس لهم اتّباعه فيه إمّا لأَنَّ حالَهم غيرُ حاله وإما لأنه يراه أخطأ - أَطْلَقَ كلماتٍ يَظْهَرُ منها الغَضُّ من ذٰلك الفاضلِ لكي يَكُفَّ الناسُ عن الغلوِ فيه الحاملُ لهم علىٰ اتباعه فيما ليسَ لهم أن يَتّبعوه فيه... وتُرْوىٰ عن عليٍّ كلماتٌ أخرىٰ من ذا وذاك وكان سعدٌ قد قَعَدَ عن قتالِ البغاةِ فكان عَلِيٌّ إذا كان في جماعةٍ يَخشىٰ أن يتبعوا سعداً في القعود ربما أطلقَ غيرَ كاذبٍ كلماتٍ تُوهم الغَضَّ من سعدٍ، وإذا كان مَعَ مَنْ لا يخشىٰ منه القعود فذكر سعداً ذكر فَضْلَه... وأنتَ إذا تَدَبَّرتَ تلك الكلمات وَجَدْتَ لها مخارجَ مقبولةً، وإن كان ظاهرُها التشنيع الشديد»[1].

وعلىٰ هذا المحمل يكون كلامُ النسائيِّ في معاوية رضي الله عنه.

---

(١) «التنكيل» (١/ ١١ - ١٢).

ثالثاً: قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: «وهٰذه الحكايةُ لا تَدُلُّ علىٰ سوء اعتقادِ أبي عبد الرحمٰن في معاويةَ بن أبي سفيان، وإِنَّما تَدُلُّ علىٰ الكَفِّ في ذكره بكل حال».

ثم روىٰ بإسناده عن أبي الحسن عليٍّ بن محمد القابسيِّ، قال: «سمعتُ أبا علي الحسن بن أبي هلالٍ يقول: سُئِلَ أَبو عبد الرحمٰن النسائيّ عن معاويةَ بن أبي سفيانَ صاحب رسول الله ﷺ، فقال: إِنَّما الإِسلامُ كدارٍ لها بابٌ، فبابُ الإسلامُ الصحابةُ، فمن آذىٰ الصحابةَ إنما أَراد الإسلامَ، كَمَنْ نَقَرَ الباب إنَّما يريد دخول الدار، قال: فَمَنْ أراد معاويةَ فإنما أَرَادَ الصحابةَ»[1].

رابعاً: ومما يُؤيِّدُ ذٰلك أَنَّه رحمه الله تعالى لما أَلَّفَ مناقبَ الصحابة ذكرهم علىٰ ترتيبهم في الخلافة[2]، وهٰذا مما يَدُلُّنا على أنه لا يُقَدِّمُ عليًّا علىٰ عثمان لا بالخلافة ولا بالفضل، وكذلك أَنَّه ذَكَرَ فضلَ عمرو بن العاص في هٰذا الكتاب[3] وهذا يزيدنا دلالةً علىٰ ما نقول.

خامساً: أنَّ قولَ النسائيّ لما سُئِلَ أن يُخَرِّج فضائل

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٩).

(٢) «السنن الكبرى» (٥/ ٣٥ ـ ٤٧).

(٣) «السنن الكبرى» (٥/ ٨١).

معاوية فقال: أَيَّ شيء أُخَرِّج؟ «اللهم لا تشبع بطنه»؟ أنه كان يحكي واقعَ حاله وأنه لا يَحْفَظُ عن النبيِّ ﷺ في معاويةَ إلا هذا الحديث، وهٰذا فيه دليلٌ علىٰ فقه الإمام النسائيِّ رحمه الله فإنَّه فَهِمَ من هٰذا الحديثِ أنَّه فضيلةٌ لمعاوية للحديث الآخر الذي فيه: «اللَّهُمَّ مَنْ لَعَنْتُه أَوْ سَبَبْتُه فاجْعَل ذٰلك لَهُ زَكاةً ورَحْمَةً»[1].

ولكن لما كان ظاهرُ الحديثِ فيه تنقصٌ لمعاويةَ لم يُحَدِّثْ بهِ خشيةَ أَنْ يَظُنَّ بعضُ السّفهاءِ ومَنْ لا عِلْمَ عندهم أنه يَتْنَقصُ معاويةَ رضي الله عنه في نَشْرِ مثل هٰذا الحديثِ، ولذٰلك «سَكَتَ وسَكَتَ السَّائلُ» كما تَقَدَّم، وهذا يَدُلُّ علىٰ أنه ما أَرادَ تَنَقُّصَ معاويةَ أبداً، وإنما يذكر حاله.

ثم إِنَّه قد صَدَق رحمه الله تعالى في قوله «وأَيَّ شَيْءٍ أُخَرِّج» فإنه لا يوجدُ حديثٌ صحيحٌ صريحٌ فيه فَضْلُ معاوية رضي الله عنه، فكأنه يقول: إني لا أَحْفَظُ في فَضْلِه بخصوصه شَيْئاً عن رسول الله ﷺ.

وقد قال إسحاق بن راهويه: «لا يَصُحُّ عن النبيِّ ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٠) من حديث عائشة، و (٢٦٠١) من حديث أبي هريرة، و (٢٦٠٢) من حديث جابر.

* وهذا ما فهمه مسلمٌ والنوويُّ والذهبيُّ من هٰذا الحديث وأنَّه فيه فضيلةٌ لمعاوية رضي الله عنه.

في فضل معاوية ابن أبي سفيان شيءٌ»[1].

وقال ابنُ القيم: «ومن ذلك ما وضعه بعضُ جهلة أهل السنة في فضائل معاويةَ بن أبي سفيان... وكُلُّ حديث في ذمه، فهو كَذِبٌ»[2].

ثم قال ابنُ القيم بعد كلمةِ إسحاق المتقدمة: «قلت: ومرادُه ومرادُ مَنْ قال ذٰلك من أهل الحديث أنه لم يَصُحْ حديثٌ في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صَحَّ في مناقب الصحابة علىٰ العموم، ومناقب قريش، فمعاوية رضي الله عنه داخل فيه»[3].

---

(١) «المغني» للموصلي (ص ١٦٥).

(٢) «المنار» لابن القيم (ص ١١٦ ـ ١١٧).

(٣) وأما حديث «اللهم اجعله هادياً مهدياً، واهده، واهد به» فقد اختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً، من حيث صحته وضعفه.
فقد أخرجه:
البخاريُّ في «التاريخ» (٤/ ١/ ٣٢٧)، والترمذيُّ في «الجامع» (٥/ ٦٤٥)، واللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨/ ١٤٤١) برقم (٢٧٧٨)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ١٣٣/ ١) و (١٦/ ٢٤٣/ ٢ ـ أفاده الألباني).
من طريق أبي مسهر، قال: ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعةَ بن يزيد، عن عبد الرحمٰن بن أبي عميرة المزنيِّ ـ قال سعيدٌ: وكان من أصحاب النبيِّ ـ عن النبيِّ ﷺ أنه قال في معاوية... فذكره.
وقال الترمذيُّ: «حسن غريب». =

سادساً: قوله «أَلا يرضىٰ معاويةُ رأساً برأسٍ حتىٰ يُفَضَّل» فيه رَدٌّ علىٰ من سأله أن يُخَرِّجَ فضائلَ معاوية حتى يكونَ أفضلَ من عليٍّ بن أبي طالبٍ، فلذلك أجاب رحمه الله تعالىٰ بهذا الجواب الحاد.

ولقد صَدَقَ رحمه الله تعالى فإنَّ عقيدةَ أهل السنة والجماعة قد استقرت علىٰ أن أفضلَ الصحابة هم الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم.

ثم يذكرون بعدهم العشرةَ الذين بُشِّروا بالجَنَّة ثم أهل بدر... وهٰكذا حتىٰ يَصلوا إلىٰ مسلمة الفتح وهم آخرُ الصحابة إسلاماً ومعاويةُ منهم رضي الله عنه. والتفضيلُ بينهم من اعتقاد أهل السنة والجماعة[1].

فكيف يساوىٰ معاوية بعليٍّ رضي الله عنهم، فضلاً عن أن يُقَدَّمَ معاوية عليه، كلا وحاشا، فقد قال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

= وفيه: سعيد بن عبد العزيز كان قد اختلطَ قبل موته، كما ذكره أبو مسهر وابن معين.
«تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٠) و «الكواكب النيرات» (ص ٢١٩).
وصححَ الحديثَ الشيخُ الألباني وتوسع في الكلام عليه في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٩٦٩) فليُراجع.

(١) «العقيدة الواسطية» (ص ٢٣٨ ـ هراس).

فعليٌّ رضي الله عنه هو رابعُ الخلفاء وهو ممن بَشَّرَه الرسولُ ﷺ بالجنة، وهو من أهل بدرٍ، وهو ممن بايعَ تحت الشجرة. وغيرها الكثير من فضائله رضي الله عنه.

سابعاً: أن التشيعَ الذي أطلقه العلماءُ هو علىٰ من فَضَّلَ عليًا علىٰ عثمان لا مَنْ فَضَّلَ عليًا علىٰ معاوية، فإن النسائيَّ رحمه الله تعالى لم يذكرْ عثمانَ ألبتة، فالنسائيُّ كان يُدافع عن اعتقادِ أهل السنةِ الذي استقروا عليه، ويرد علىٰ الناصبةِ من أهل دمشق في ذٰلك الزمن. فكيف يُوصَمُ بالتشيع وهو لم يدخل في أصله ألبتة؟.

ثامناً: ومما يَدُلُّ علىٰ أنه كان علىٰ عقيدة السلف ولم يكن فيه تشيعٌ، «أنه روىٰ عن الجوزجانيِّ مثلاً وفيه انحرافٌ عن عليٍّ وأهل الكوفة... وأخرج عن عمرَ بن سعدِ بن أبي وقاص المدنيّ، وهو الذي كان أميراً علىٰ الجيش الذي قتلَ الحسينَ بن علي رضي الله عنهما.

وكذلك وثَّقَ أسدَ بنَ وداعة وهو ناصبيٌّ شديدُ النصب.

كما روىٰ عن الأجلحِ - في «اليوم والليلة» - وكان مسرفاً في التشيع، وروىٰ عن شمر بن عطية الأسديِّ - في «اليوم والليلة» - وكان عثمانياً جدًّا»[1].

---

(١) مقدمة «عمل اليوم والليلة للنسائي» د. فاروق حمادة (ص ٤٧).

فإذا تَبَيَّنَ لك هٰذا، فاعلمْ أنَّ النسائيَّ رحمه الله تعالى كان سلفياً أثرياً في الاعتقاد والاستدلال، والله أعلم بالصواب.

* **تنبيه:**

قال السخاوي: «وأما ما وُجِدَ بخَطِّ السِّلفيِّ مما حكاه ابنُ العَديم في تاريخ حلب بسندِه إلىٰ أبي منصور تكين الأميرِ قال: قَرأَ عليَّ النسائيَّ كتاب الخصائص. فقلتُ له: حَدِّثني بفضائل معاوية فجاءني بعد جُمعة بورقةٍ فيها حديثان، فقلت: أهذه فقط؟ فقال: مَعَ أَنَّها ليسَت صحيحةً هٰذه غرم معاوية عليها الدراهم. فقلتُ له: أنت شيخُ سوءٍ لا تُجاورني فقال: ولا لي في جوارك حظ. وخرج. انتهى.

فهو شيء لا يَصِحُّ»[1].

تاسعاً: مع كل ما تقدم من الدلائل علىٰ عدم صحةِ نسبة النسائيِّ إلىٰ التشيع فَقَد ضَعَّفَ ذلك أيضاً الإمامُ ابن عساكر - كما تقدم - واليافعيُّ في «مرآة الجنان»[2]، والسخاوي.

---

(١) «بغية الراغب المتمني» (ص ١٣٠)، «بغية الطلب» (٢/ ٧٨٥).

(٢) (٢/ ٢٤١).

المسألة الثانية



• ومما نُسب إليه، من أنه يُجيز إتيانَ المرأة في دبرها:

والسببُ في نسبة هٰذا القولِ له هو ما فُهِمَ من كلامِ ابن المأمون لما سأله فقال: «فما الصحيحُ من الحديثِ في إتيان النساء في أدبارهن. فقال: لا يَصِحُّ عن النبيِّ ﷺ في إباحته ولا تحريمهِ شيءٌ، ولكن محمدَ بنَ كعبٍ القرظيَّ حَدَّثَ عن جدك ابن عباس: «اسْقِ حَرْثَكَ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ» فلا ينبغي لأحدٍ أن يتجاوز قولَه».

والجوابُ عن هٰذا أَنْ يقال: إنَّ في ذكر الحادثةِ بالكامل توضيحاً لإشكالاتٍ كثيرةٍ في جوابه رحمه الله تعالى، إذ بذكرها كاملةً تتضحُ كيفيةَ طرح السؤالِ للنسائي، وبيانٌ للفرق بين المسائل التي وُجّهت إليه ودِقَّةُ جوابه في ذلك كُلّه رحمه الله تعالى، ومن المقرر عند علماءِ الملة أن الحكمَ علىٰ الشيءِ فَرْعٌ عن تصوره، فمن لم يتصورِ المسألةَ تصوراً كاملاً ولم يجمعْ جميعَ ما يتعلق بها فإن

حكمَه عليها يكون منتقضاً، ولا بد.

قال المزي في «تهذيب الكمال»[1]: (وقال أبو بكر محمد بن موسىٰ بن يعقوب بن المأمون الهاشميُّ: كنت يوماً في دهليز الدار التي كان أبو عبد الرحمٰن يسكنُها في زقاق القناديل ومعي جماعةٌ ننتظره لينزلَ ويمضيَ إلىٰ الجامع ليقرأَ علينا حديثَ الزهريّ، فقال بعضُ مَنْ حَضر: ما أظن أَبا عبد الرحمٰن إلا يَشْرَبُ النبيذَ للنضرةِ التي في وجهه والدمِ الظاهر مع السِّنِّ! وقال آخرون: ليت شعرنا ما يقولُ في إتيان النساءِ في أدبارهن؟ فقلت: أنا أسأله عن الأمرين وأخبركم، فلما رَكبَ مشيتُ إلىٰ جانب حماره، وقلتُ له: تمارى بعضَ من حَضَرَ في مذهبك في النبيذ، فقال: مذهبي أنه حرامٌ لحديثِ أبي سلمةَ عن عائشة: «كُلُّ شرابٍ أَسْكَرَ فهو حرامٌ» فلا يَحِلُّ لأحد أَنْ يَشْرَبَ منه قليلاً ولا كثيراً. قلت: فما الصحيح من الحديثِ في إتيان النساءِ في أدبارهن؟ فقال: لا يَصِحُّ عنِ النبيِّ ﷺ في إباحته ولا تحريمه شيءٌ، ولكن محمدَ بنَ كعبٍ القرظيُّ حَدَّثَ عن جدكَ ابنِ عباسٍ: «اسْقِ حَرْثَكَ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ»[2] فلا ينبغي لأَحَدٍ أن يتجاوزَ قوله).

---

(١) (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(٢) اللفظ الثابت عند النسائي (٥/ ٣٢١)، (اسْق حرثك من حيث=

وبهذا السياق يلوح لذوي الألباب الفرقُ بين السؤالين، فالأول طَلَبَ منه فيه بأن يُبَيِّنَ مذهبَه فيه من حيث الحرمة أو الإباحة، فلذلك جاءَ جوابُه علىٰ مثل ما سمعت.

وأما الثاني فإنه طَلَب منه أن يُبَيِّنَ مدىٰ صحةِ الأحاديثِ الواردةِ في مسألةِ إتيان المرأةِ في دُبُرِها؟ ولم يَطْلُب منه أن يُبَيِّنَ مذهبَه فيها فهذا شيءٌ وذاكَ شيءٌ آخر.

فالأول من السؤالين هو مذهبُه كما صَرَّحَ هو بنفسه، وأما الثانيَ فلا يلزم من أن يكون مذهبَه، وهذا ظاهرٌ ـ إن شاء الله ـ.

ومما يدلنا علىٰ أن مذهبَه عدمُ الجواز، هو ما استدركه على السائل بعد أن أجابه عن سؤاله بقوله: (ولكن...)، فَبَيَّن رحمه اللّهُ بهذا الاستدراك، أنه لا يَرىٰ بالجوازِ كما هو المفهوم من الأثر، ولو كان يرىٰ بالجوازِ لما كان من استدراكه هذا فائدةٌ ولكان ضرباً من اللغو، لأنه ما دام لم يصح في تحريمه حديثٌ فما المانع من فِعله بل

= نباته)، وهو أَصرحُ في المراد وأَدَقُّ، ولعل بعض الرواة هنا تصَرَّف باللفظ فرواه بالمعنىٰ، مع أن هناك فرقاً بين اللفظين من حيث الدقة والصراحة، فاللفظ الأولىٰ بالتقديم والذكر هو ما جاء عند المصنف في «سننه»، وهو المعول عليه.

هو إلىٰ الجوازِ أقربُ ما دام سكت عنه الشرع، وما سكت عنه الشرع فهو عفو.

ويؤيدُ هٰذا أنَّ هٰذا الأثرَ هو الصحيحُ المرادُ من مفهوم الآية ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة/ ٢٢٣].

وهو الموافقُ للأحاديثِ التي صحت عن رسولِ الله ﷺ، في بيان المراد من موضع الحرث، وأنه الفرج.

فكما أن غِراسَ الزرع الأرض فكذلك نبات الولد الفرج[1].

ولذلك لما لم يجد النسائيُّ عنده حديثاً صحيحاً

---

(١) واعلم أن الراجحَ في هذه المسألة ـ إن شاء الله ـ هو ما عليه جماهير السلف والخلف من أن ذلك حرامٌ وكبيرةٌ من الكبائر. وأنَّ فيه من الأحاديث ما صح مرفوعاً وبعضه حسن والآخر ضعيف. وانظر في المسألة: «شرح معاني الآثار» (٣/ ٤٣ ـ ٤٦)، و «المحلى» (١٠/ ٧٠)، و «المغني» (٧/ ٢٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٣/ ٩٣ ـ ٩٦)، و «مجموع الفتاوى» (٣٢/ ٢٦٦)، و «زاد المعاد» (٤/ ٢٥٦)، و «شرح السنة» للبغوي (٩/ ١٠٦)، و «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، و«فتح الباري» (٨/ ٣٧)، و «الروضة الندية» (٢/ ٨٧)، و «سبل السلام» (٣/ ٢٩١)، وغيرها كثير).
=

يحتجُ به جَنَحَ إلىٰ أثر ابن عباس وأَخذ به، وقولُ الصحابيِّ حجةٌ ما لم يخالفه صحابيٌّ مثله.

ومع هٰذا كُلّه فإن النسائيَّ لم يكن هو المتفردُ بتضعيفِ ما في الباب بل سبقه غيرهُ من أهل العلم بالأثر. قال الحافظ ابن حجر: «وقال البزارُ: لا أعلمُ في الباب حديثاً صحيحاً لا في الحظر ولا في الإطلاق... انتهىٰ. وكذا روىٰ الحاكم عن الحافظ أبي عليٍّ النيسابوريِّ، ومثله عن النسائي، وقاله قبلهما البخاري»[1].

فهل يلزمُ تضعيفُ هؤلاء الأئمة للأحاديثِ بأَن يكونَ الجوازُ مذهبهم؟! ولهذا كله عَقَّبَ السخاويُّ بقوله[2] - بعد إيراد القصة - «وحاشا للّه أن يقول النسائيُّ ذلك. والسندُ في ذٰلك غيرُ صحيح[3]. وعجبتُ ممن يحكيه من الحفاظ من غير بيان».

= وللأخ الشيخ أبي أسامة عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاريِّ، رسالةٌ نافعةٌ في المسألة وهي بعنوان: «إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من النساء».

(١) «التلخيص الحبير» (٣/ ١٨٠).

(٢) «بغية الراغب المتمني» (ص ١١٨).

(٣) راجع كلام الشيخ الفاضل، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف - حفظه الله - في حاشية الكتاب على هذه الجملة.

المسألة الثالثة



• ما نُسب إليه من أنه يجيز شرب النبيذ:

والسببُ في هذه التهمة ما ذُكِرَ في القصة المتقدمة عن ابن المأمون الهاشمي، من قول بعض من حَضَر «ما أَظُنُّ أبا عبد الرحمٰن إلا يشرب النبيذ للنضرة التي في وجهه والدم الظاهر مع السن! . . .».

وهٰذه الشبهةُ الهزيلةُ ما انتشرت إلا بين أوساط الجهلة السذج والأغبياءِ من الناس، فإنَّ مَنْ نَظَرَ في سياق القصة وتحرىٰ النقلَ الصحيحَ عَلِمَ بطلانَ هٰذه الشبهة، بل مَنْ نَظَرَ في «سننه» ولو نظراً خاطفاً لعلم زيف هٰذا الكلام وكذبه.

وأما الجواب عن هٰذه الشبهة فمن عدة أوجه:

الأول: أَنَّ مَنْ نَظَرَ في القصة عَلِمَ أن المقدمة التي قامت عليها النتيجةُ خطأ ولا تصح، فإن المقدمةَ قامتْ علىٰ الظن، والظَنُّ المبنيُّ علىٰ توهمات وتخرصات لا يُقام عليه

الأحكام، وقد قال النبي ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»[1].

فالمسألةُ مبنيةٌ علىٰ ظنٍّ وتخرصٍ، فمن البدهيّ أن تكونَ النتيجة خطأً ومجانبةً للصواب.

الثاني: أَنَّ مَنْ تَثَبَّتَ في النقل ورَجَعَ إلىٰ المصادر التي أوردت القصة وقرأها لعَلِمَ أَنْ من نَسَبَ هٰذا المذهبَ إلى النسائيِّ مخطىء على أقل تقدير.

فإن تكملة القصة ـ وشاهدها ـ (قَالَ ـ أي ابن المأمون ـ تَمارىٰ بعضَ مَنْ حَضَر في مذهبك في النبيذ، فقال: مذهبي أنه حرامٌ لحديثِ أبي سلمة عن عائشة «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فهو حَرَامٌ» فلا يَحِلُّ لأحدٍ أن يشرب منه قليلاً ولا كثيراً).

وفي هٰذا تصريحٌ واضحٌ جليٌّ مِنْ أَنَّه يرىٰ بالحرمة، ولا يُعانِدُ في هٰذا إلا من طَمَسَ الله بصيرَته وأعمىٰ قلبه وسمعه عن قبول الحق.

---

(١) رواه البخاري (٥/ ١٩٧٦)، ومسلم (٤/ ١٩٨٥).



المبحث الثالث:

اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف



عنوانَ هذا الكتاب كما ورد في الأصل «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر»، وبهٰذا الاسم ذكره المؤلف في عددٍ من كتبه.

وأما نسبته له، فهي صحيحةٌ وذلك:

١ ـ أنه ذكره في ترجمته لنفسه في كتابه «الضوء اللامع» (٨/ ١٨)، ضمن مصنفاته في ختم عددٍ من كتب السنة والسيرة.

٢ ـ ذكر أيضاً في كتابه الذي ترجم فيه لنفسه وهي ترجمةٌ واسعةٌ جداً وكبيرة، وسماه «إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي»، في الباب السادس في ذكر مصنفاته وكتبه. (ق ٨٠/أ . نسختي).

٣ ـ وكذلك ذكره في كتابه «بغية الراغب المتمني في

ختم النسائي رواية ابن السني» (ص **٥٣**) فقال: «وقد بَيَّنْتُ التفاوتَ بينهما في جزءٍ سميتُه القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر».

٤ ـ أن التفاوتَ الذي أشار إليه ـ وهو بين رواية ابن الأحمر ورواية غيره ممن روى «السنن الكبرى» ـ موجودٌ في كتابنا هٰذا في (ص **٣٦. ٤١**).

٥ ـ نقله عن شيخه ابن حجر مباشرة بقوله: «قال شيخنا، وكما قال شيخي» في (ص **٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٧ ـ ٤١**).

وهذا الفعلُ معروفٌ عن الحافظ السخاويِّ مع إمامه وشيخه ابن حجر.

المبحث الرابع:
وصف النسخة المعتمدة في التحقيق



اعتمدتُ في هٰذا التحقيقِ علىٰ صورةٍ من النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبةِ الحرم المكيِّ الشريف برقم (٣٨٠٨/ ١٢)، وفيلم رقم (٤٠٨٣/ ١٢).

- عددُ صفحاتِهَا (١٢) صفحة.
- عددُ الأسطر في كلِّ صفحةٍ (من ٢٣ إلى ٢٤).
- عددُ الكلمات في السطر الواحد (من ٩ إلى ١١).

وخطها جيد مقروء. لكنها كثيرةُ الأخطاء والسقط والتحريف، ولعل السببَ في ذلك ـ والله أعلم ـ راجعٌ إلىٰ أن الناسخَ نقلها من مسودةِ المؤلف، وعادةً تكون المسودات غيرَ محررةٍ ولا مقابلةً، فلذلك وقعت فيها هذه الأخطاء الكثيرة جداً.

وهٰذا طبعاً جعلني أُعاني كثيراً من الصعوبات في

التصويب والتصحيح، لكن بفضل الله تعالى تغلبت على معظم هٰذه الأخطاء وصوبتُها من مصادرها الأصلية التي نقل عنها المؤلف، أو بالواسطة.

وأُنبه هنا إلىٰ أنني لم أُشرْ في هوامشِ التحقيق إلىٰ هذه التحريفات ووجه الصواب، وإنما صوبتُها وأَثْبَتُها في الأصل فقط، ومن ثم أعزو إلىٰ المصادر التي نقلَ الكلامَ منها أصالةً أو بالواسطة إن كان الكتاب لم يقع بيدي.

مع أنني تحريتُ أَشَدَّ التحري في أن لا أُثبت إلا ما غلب عليّ أنه الصواب وذلك بمراجعة أكثر من مصدرٍ للتثبتِ من صحةِ ما انتهيت إليه.

ـ وأما ناسخُ الأصل فهو كما ذكر في آخر النسخة (السيد عمر بن المرحوم السيد علويّ بن. . . نسباً الشافعيُّ مذهباً).

وليس عليها تاريخ النسخ، لكنه ذكر أنه انتهىٰ من نسخ ما وجده بخط المؤلف في مسودته ومنها نقل وعليها قابل.

المبحث الخامس:

منهج التحقيق



١ ـ نسخت الأصل المخطوط ثم قابلت ما نسخ بالأصل.

٢ ـ توثيقُ النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية إن كانت مطبوعةً، أو تيسر الوقوفُ عليها، وإلا بالواسطة.

٣ ـ إستدراكُ النقص الذي في الأصل، وتصويب الأخطاء والتحريفات، مع الإشارة إلىٰ مصدر التصويب في الحاشية.

٤ ـ ترجمت للأعلام المذكورين في الكتاب.

٥ ـ وضعتُ مقدمةً للكتاب، وفيها خمسة مباحث:

الأول: ترجمة موجزةً لابن الأحمر.

الثاني: مسائلَ أُثيرت حول الإمام النسائي.

الثالث: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته.

الرابع: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

الخامس: منهج التحقيق.

٦ ـ عملت فهارسَ للكتاب، وهي:

أ ـ فهرس المصادر والمراجع.

ب ـ فهرس الأعلام.

جـ ـ فهرس الموضوعات.

القول المعتبر في ختم النسائي
رواية ابن الاحمر لكاتبه
محمد بن السخاوي
هكذا بخط المصنف
في [illegible]
من الاصل
المنقول
عنه

صورة الورقة الأولى من المخطوط





القسم الثاني:

نص الكتاب المحقق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد للّه الذي رَفَعَ مقدارَ مَنْ صَحَّح نِيَّتَه في [١/أ] المطلب لأعلىٰ المراتب، وكَشَفَ عِلَلَ مَنْ أَخْلَصَ عَمَلَهُ فانقطع دونه أَمَلُ الحاسدِ العاتب، أَحْمَدُه حَمْدَ مَنْ تَعَلَّق ببابه، وأَسْنَدَ أَمْرَهُ إلىٰ عظيم جنابه، فَسَلِمَ مِنَ العاتب والعائب، وأستعينُه علىٰ حفظ أوامره، وتنكب زواجره، لأكونَ للفعل الحسنِ المقبولِ آتياً، وللمنكر المردود غير مصاحباً، وأستهديه الطريقَ المستقيمة، واتباع القويمة، المبرأة من الموضوع الصادر من الدَلَسِ الكاذب، وأستغفرُه من التقصير في شكر الأفضالِ رجاءَ المزيدِ في الاتصال، فهو سبحانه المعطي الواهب.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً لا اضطراب في مدلولها، مدخرةً ليوم العرض عليه، ليتطولَ عليَّ بقَبولها. ويحشرني في زمرة النبي، ومن له من صاحب.

وأشهد أَنَّ سيدنا محمداً عبدُه ورسوله، وصَفِيُّه، وخليله، ذو الحديث المشهور الغريب العزيز العالي، فكم له مِن طالبِ وعارفٍ، فما أشرفه من مرسلٍ لم تتعارض في إثبات شرفه الدلائل، ولم ينحصر حديثُه للأوائل، والأواخر، مع كثرة ما فيه من مصنفٍ منسوخ لناسخ كاتب صلى الله عليه، وزاده شرفاً، وفضلاً لديه، وعَمَّ بذلك صحابتَه والأقارب، فهم الذين حصل لهم الاعتبار بشواهد المعجزات المتواترة، ما تختلف آراؤهم في المتابعة والمشاورة، وفازوا بكل خير، ونهاية طالب. فارقوا فيه الآباء، والبنين، وهجروا له الأوطان، وبَلَّغَ الشاهدُ منهم الغائب، إلى أن استوىٰ في نصر الإسلام السابق واللاحق بقوة اليقين، والعزم الصادق، حتى دَرَجوا، وعمت بنفدهم المصائب، فرضي الله عنهم، والتابعين لهم إلى يومٍ يجزي العاصي، ويجزىٰ بالخيرات فيه التائب.

فكم لهم فضائل مسلسلةً لا منقطعة، بل متصلةً بالسماع، أو القراءة، أو نحوهما من الاتصال المناسب في كل تاريخٍ منيف، لم يوصف بتصحيف ولا تحريف، صادر [١/ب] من إمام يقظ عدل، أو مستور مقارب.

ورضيَ اللّهُ عن الأئمة الأربعة الأعلام، والحفّاظ الستة، المزيلين عن السنة الشُبَهَ والأوهام، خصوصاً الشيخ الإمام، شيخ الإسلام الحافظ الثبت الحجة الفقيه، ناقد

الحديث، ومنتقيه، أبو عبد الرحمٰن النسائي، صاحب المصنف الفائق، المذعن له المخالف والموافق، حتى قال ـ أبو عليٍّ الحسنُ بن الخضر الأسيوطي[1] ـ فيما أسنده ابنُ بشكوال[2] من طريقه، «رأيتُ النبيَّ ﷺ وبين يديه كتبٌ كثيرة فيها السنن لأبي عبد الرحمٰن النسائي، فقال لي، النبيُّ ﷺ: إلىٰ متىٰ؟ وإلىٰ كم؟ هٰذا يكفي، وأخذ بيده الجزء الأول من كتاب الطهارة، لأبي عبد الرحمٰن. قال: فوقع في روعي أنه ـ يعني كتاب السنن له[3] ـ».

وناهيك بهذا جلالة، لا سيما والثناء عليهما ـ أعني المصنف ومصنفه ـ كثير جداً.

* أما المُصنف، فقد أطلق عليه اسم الصحيح غيرُ واحدٍ من الحفاظ، فقرأتُ في خطبة كتاب الحافظ الحجة

---

(١) هو الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي، أبو علي، ت ٣٦١ هـ.

«السير» للذهبي (١٦/ ٧٥)، «العبر» (٢/ ٣٢٤)، «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٣٧٠).

(٢) أبو القاسم، خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال، ت ٥٧٨ هـ.

«السير» (٢١/ ١٣٩)، «الديباج المذهب» (٢/ ٣٥٣)، «شجرة النور الزكية» (١/ ١٥٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (١/ ١٧٣).

أبي علي بن السكن[1]، المسمىٰ بـ «السنن المأثورة الصحاح» ما ملخصه «إنَّ أولَ مَنْ نصبَ نفسه لطلب الصحيح، البخاريُّ، وتابعه مسلمٌ، وأبو داود، والنسائيُّ»[2].

وقال الحافظ الفقيه أبو طاهر السِّلفيُّ ـ في كتابه مقدمة السنن ـ: «وهو ـ أي السنن لأبي داود ـ أحدُ الكتب الخمسة التي اتفق علىٰ صحتها علماءُ الشرق والغرب، والمخالفون لهم كالمتخلفين عنهم بدار الحرب، فكل مَنْ رَدَّ ما صَحَّ من قول الرسول، ولم يتلقه بالقبول، قد ضَلَّ وغَوىٰ، إذ كان عليه السلام لا ينطق عن الهوىٰ»[3].

وهذه العبارةُ أصرح في مرادنا من قوله في المقدمة المذكورة قبل ذٰلك عن كتاب أبي داود: «وهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء، وحفاظ الحديث الأعلام النبهاء، علىٰ قبولها، والحكم بصحة

---

(١) سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، أبو علي، ت ٣٥٣هـ.

«السير» (١٦/ ١١٧)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٧)، «النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٣٨).

(٢) «النكت» لابن حجر (١/ ٤٨١)، «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٠٠)، «تدريب الراوي» (١/ ١٦٥).

(٣) «مقدمة السنن» للسِّلفي (٤/ ٣٣١ ـ المعالم).

أصولها»[1].

وقال أبو عبد الله بن منده[2]: «الذين خَرَّجوا الصحيحَ، ومَيَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب، أربعة..» - فذكر النسائيُّ فيهم[3] -.

وقال أبو يعلىٰ الخليليُّ[4] - في ترجمة بعض الرواة -: «...سمع من ابن السني صحيحَ النسائي»[5]. [٢/أ]

وقال أبو الحسن المعافري[6]: «إذا نظرتَ إلىٰ ما يُخَرِّجُه أهلُ الحديث، فما خَرَّجه النسائيُّ أقربُ إلىٰ الصحة

---

(١) «مقدمة السنن» للسِّلفي (٤/ ٣٢٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة، أبو عبد الله، ت ٣٩٥ هـ.
«السير» (١٧/ ٢٨)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣١)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦٧).

(٣) «شروط الأئمة» لابن مندة (ص ٤٢)، «التقييد» لابن نقطة (ص ١٤١).

(٤) الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني، أبو يعلىٰ، ت ٤٤٦هـ.
«السير» (١٧/ ٦٦٦)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٣)، «العبر» (٣/ ٢١١).

(٥) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢/ ٧٦٨).

(٦) علي بن محمد بن خلف المعافري القروي القابسيُّ، أبو الحسن، ت ٤٠٣ هـ. =

مما خَرَّجه غيره»[1].

وسمىٰ الدارقطنيُّ، وغيرَه كتابه المجتبىٰ صحيحاً، وكذا أطلق علىٰ كتاب النسائيِّ الصحةَ، أبو أحمد بن عدي[2]، وأبو عليٍّ النيسابوريُّ[3]، وعبدُ الغني بن سعيد[4]، وأبو عبد الله الحاكم[5]، وأبو بكر

= «السير» (١٧/ ١٥٨)، «الديباج المذهب» (٢/ ١٠١)، «غاية النهاية» (١/ ٥٦٧).

(١) «النكت» ابن حجر (١/ ٤٨٤).

(٢) عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن القطان الجرجاني، أبو أحمد، ت ٣٦٥ هـ.
«تاريخ جرجان» (ص ٢٢٥)، «السير» (١٦/ ١٥٤)، «دول الإسلام» (١/ ٢٦٦).

(٣) الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوريّ، أبو علي، ت ٣٤٩ هـ.
«تاريخ بغداد» (٨/ ٧١)، «السير» (١٦/ ٥١)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٢).

(٤) عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر الأزدي، أبو محمد، ت ٤٠٩ هـ.
«السير» (١٧/ ٢٦٨)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٧)، «حسن المحاضرة» (١/ ٣٥٣).

(٥) محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، أبو عبد الله الحاكم، ت ٤٠٥ هـ.
«تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣)، «السير» (١٧/ ١٦٢)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٣٨).

الخطيب[1]، وغيرُهم من الحفاظ[2]، ولو أردنا سردَ مقالاتهم لطال الأمرُ.

وممن صَرَّحَ بذلك مصنفُه، فقال ابنُ الأحمر ـ نقلاً عنه ما معناه ـ «كتابُ السنن كله صحيحٌ، وبعضه معلولٌ، إلا أَنَّه لم يبين عِلَّتَه، والمنتخبُ منه المسمىٰ بالمجتبىٰ صحيحٌ كله»[3].

ونحوه قول ابن الأثير[4] ـ في أول «جامع الأصول»

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو بكر الخطيب، ت ٤٦٣ هـ.
«السير» (١٨/ ٢٧٠)، «العبر» (٣/ ٢٥٣)، «وفيات الأعيان» (١/ ٩٢).

(٢) انظر «الإرشاد» للخليلي (١/ ٤٣٦)، و «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٧)، و«مقدمة السنن» للسِّلفي (٤/ ٣٢٨ ـ معالم)، و «علوم الحديث» ابن الصلاح (ص ٦١ ـ التقيد)، و «التقييد» لابن نقطة (ص ١٤٠)، و «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (١/ ١٤٢)، و «المنهل الروي» لابن جماعة (ص ٤٥)، و «النكت» لابن حجر (١/ ٤٨١)، و «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٤)، و «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٣٩).

(٣) «النكت» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

(٤) المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري، أبو السعادات ابن الأثير، ت ٦٠٦ هـ.
«السير» (٢١/ ٤٨٨)، «العبر» (٥/ ١٩)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٤١).

له ـ: «أَنَّ أميراً سَأَلَ أبا عبد الرحمٰن عن سُننه، أصحيحٌ كله؟ قال: لا. قال: فاكتب لنا منه الصحيح. فجرد المجتبىٰ»[1].

لكن في نسبة التجريد إليه نظرٌ، لأن المجتبىٰ اختيار ابن السني، ولعله كان بأمره[2]. وأغربُ من هٰذا كله ما حكاه ابن خلفون[3]، عن أبي مروان الطبني[4] قال: «كان يونس بن عبد الله[5]، يُفضِّلُ كتابَ النسائيِّ علىٰ كتاب

---

(١) «جامع الأصول» (١/ ١٩٧).

(٢) انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ١٧٣)، و «السير» (١٤/ ١٣١)، و «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٠)، و «بغية الراغب المتمني» للسخاوي (ص ٥٣)، و «توضيح الأفكار» للصنعاني (١/ ٢٢١)، و «الحطة» للقنوجي (ص ٣٩٦)، وتعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط على «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٨)، ومقدمة د. فاروق حمادة لكتاب «عمل اليوم والليلة» (ص ٦٩).

(٣) محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأندلسي، أبو بكر، ت ٦٣٦ هـ.
«السير» (٢٣/ ٧١)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٠٠)، «شجرة النور الزكية» (١/ ١٨١).

(٤) عبد الملك بن زيادة الله بن أبي مضر التميميّ الحمانيّ، أبو مروان الطبنيّ، ت ٤٥٧ هـ.
«الصلة» ابن بشكوال (٢/ ٥٢٨)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٠٩).

(٥) يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن الصفار القرطبي، أبو الوليد، ت ٤٢٩ هـ.
=

البخاري، ويحتجُّ بأَنَّ مَنْ صَرَّحَ باشتراط الصحة، فقد جعل للجدلِ موضعاً فيما أَدخل، وجَعَلَ لمن لم يستكمل في الإدراك سبباً إلىٰ الطعن على ما لم يدخل»[1].

وهٰذا لا يوافقه عليه غيره.

لكن أسند ابنُ بشكوالٍ من طريق ابن الأحمر قال: «سمعتُ عبدَ الرحيم المكيَّ - وكان شيخاً من مشايخ مكة من رواة الحديث المتقدمين - يقول: مُصَنَّفُ النسائي أشرفُ المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام مثله»[2].

ونحوه قول ابن رُشيد[3]: «كتاب النسائيِّ أبدعُ الكتب

= «السير» (١٧/ ٥٦٩)، و «العبر» (٣/ ١٦٩)، «الديباج المذهب» (٢/ ٣٧٤).

(١) «فهرسة ابن خير» (ص ١٣٩)، و «برنامج التجيبيِّ» (ص ١١٦)، و «فتح المغيث» (١/ ٣٤)، و «بغية الراغب المتمني» (ص ٤٨)، وقال عقب الكلام: «بل هو كلام ساقطٌ حكماً وتعليلاً...»، وقد حكىٰ نحوه عن المجد البرماويِّ، كما في «الضوء اللامع» (٢/ ٢٩٧) لكنه شكَكَ في نسبته إليه.

(٢) «فهرسة ابن خير» (ص ١٣٩)، و «فتح المغيث» (١/ ١٠١).

(٣) محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن رشيد الفهري، أبو عبد الله، ت ٧٢١ هـ.

«الدرر الكامنة» (٤/ ١١١)، «لحظ الألحاظ» ابن فهد (ص ٩٧)، «ذيل طبقات الحفاظ» السيوطي (ص ٣٥٥).

المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وهو جامعٌ بين طريقتي البخاريِّ، ومسلمٍ، مع حَظٍّ كبيرٍ من بيان العلل»[1] انتهى.

وبالجملة، فهو كما قال شيخُنا: «أَقَلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربُه كتابُ أبي داود، وكتاب الترمذيِّ»[2].

وقال الحاكم أبو عبد الله ـ في «علوم الحديث» له ـ: «وأما كلام أبي عبد الرحمٰن علىٰ فقه الحديث فأكثرُ من أن يُذكر في الموضع، ومَنْ نَظَرَ في كتاب السنن له، تحير من حسن انتهى[3]. [٢/ب]

وكان من مذهبِه ـ رحمه الله ـ كما سمعه الحافظ أبو عبد الله بن مندة، من محمد بن سعد الباوردي، في كون شرط النسائي التخريجُ لكل مَنْ لم يُجمعْ علىٰ تركه[4].

لكنه كما قال شيخي: «قد تحرىٰ في سننه». فإنه إذا

---

(١) «النكت» (١/ ٤٨٤)، «فتح المغيث» (١/ ١٠١).

(٢) «النكت» (١/ ٤٨٤).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ٨٢).

(٤) «شروط الأئمة» ابن مندة (ص ٧٣).

أَخرجَ فيه عن ضعيفٍ بيِّن ضعفه، وربما اعتذر بأنه إنما أخرجَ حديثَ فلانٍ للتنبيه عليه، أو لئلا يسقط من البَيِّن ونحو ذٰلك. ومن أمثلة ذلك:

أنه خرج حديثاً من جهة ابن أبي ذئبٍ، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن المقبريِّ. وقال عقبة: «عثمان[1] ليس بذلك القوي، وإنما ذكرناه لئلا يخرجُ من الوسط، ويجعل ابنَ أبي ذئبٍ، عن المقبريِّ»[2].

وكذا، أخرج حديثاً من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن زهيرٍ. وقال: «إنه منكرٌ، وصدقة[3]

---

(١) هو عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفيُّ الأخنسيّ.
وثقه ابنُ معين، والبخاريّ، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُعتبر حديثه من غير روايةِ المخرميِّ عنه»، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».
«الجرح والتعديل» (٦/ رقم ٩١٠)، «ترتيبُ علل الترمذي» (ص ١٦١)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٠٣)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٨٨)، «التقريب» (ص ٦٦٨).

(٢) «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٤٦٢).

(٣) هو صدقة بن عبد الله السَّمين، أبو معاوية، أو أبو محمد الدمشقي.
ضعفه أحمد بن حنبل، وابنُ معين، والبخاريُّ، ومسلمٌ، ودحيمٌ، وابن حجر. =

ضعيفٌ، وإنما خَرَّجتُه لئلا يجعلَ عمرو عن زهير»[1].

وربما اعتذر بأنه إنما خَرَّجه ليُعرف. ويؤيد أنه كان يتحرىٰ، قول الدارقطني ـ نقلاً عن شيخه أبي طالب بن نصر[2] ـ: «مَنْ يصبرُ علىٰ ما يصبر عليه النسائي؟ كان عنده حديثُ ابن لهيعة ترجمةً ترجمةً فما حَدَّث منها بشيء»[3].

وهٰذا الأخيرُ قد حكاه النسائيُّ في حقِّ نفسه، فنقلَ أحمدُ بن محبوب الرملي عنه، أنه سمعه يقول: «لما عَزَمْتُ علىٰ جمع السنن، استخرتُ اللّٰهَ في الرواية عن شيوخٍ كان في القلبِ منهم بعضُ الشيءِ، فوقعتِ الخيرةُ علىٰ تركهم، فنزلتُ في جملةٍ من الحديث كنتُ أعلو فيها عنهم»[4]. انتهى.

= «العلل» أحمد بن حنبل (١/ ٨٤ ـ ٢١٣)، «سؤالاتُ ابن جنيد لابن معين» (ص ١٤٣)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم ١٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٣٣)، «التقريب» (ص ٤٥١).

(١) «السنن الكبرىٰ» (٥/ ٣٢٧).

(٢) أحمد بن نصر بن طالب البغداديُّ، أبو طالب، ت ٣٢٣ هـ. «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٢)، «السير» (١٥/ ٦٨)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٢).

(٣) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص ١١٣)، «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٤)، «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٥).

(٤) «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٤)، «تهذيب الكمال» (١/ ١٧٢).

وقد تجنبَ أبو عبد الرحمٰن، إخراجَ حديث جماعة من رجال «الصحيحين»، فحكىٰ أبو الفضل بن طاهر[1] قال: سألتُ سعدَ بنَ عليٍّ الزنجاني[2] عن رجلٍ، فوثَّقه. فقلت: إنَّ النسائيَّ لم يحتج به؟ فقال: يا بنيَّ إنَّ لأبي عبد الرحمٰن شرطاً في الرجال أشَدُّ من شرط البخاريِّ ومسلم»[3]. انتهى.

ولما أورد الذهبيَّ كلامَ ابنِ طاهرِ هٰذا ـ في «تاريخ الإسلام» له ـ قال: «صَدَقَ، فإنه لَيَّنَ جماعةً من رجال صحيح البخاري ومسلم»[4].

قلتُ: وأقولُ لكنه أَخرَجَ لجماعةٍ ممن تُرِكَ إخراجُ حديثهم.

---

(١) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن أبي الحسين بن القيسرانيّ المقدسيّ، أبو الفضل، ت ٥٠٧ هـ.
«السير» (١٩/ ٣٦١)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٤٢)، «لسان الميزان» (٥/ ٢٠٧).

(٢) سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين الزنجاني، أبو القاسم، ت ٤٧١ هـ.
«السير» (١٨/ ٣٨٥)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٧٤)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ١٠٨).

(٣) «شروط الأئمة الستة» (ص ٢٤)، «تهذيب الكمال» (١/ ١٧٢).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ٣٠١ ـ ٣١٠)، «السير» (١٤/ ١٣١).

وقال أبو بكر البرقاني[1] الحافظ ـ في جزءٍ له معروف ـ: «هذه أسماء رجال تَكَلَّمَ فيهم النسائيُّ، ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما»[2].

إذا عُرف هذا، فقد روىٰ «السنن» عن مصنفه جماعة.

ـ كأبي بكر الأحمدين، ابن محمد بن إسحاق بن السني[3]، وابن محمد بن إسماعيل بن المهندس المصري[4].

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني، أبو بكر، ت ٤٢٥.
«تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٣)، «السير» (١٧/ ٤٦٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٧٤).

(٢) «سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني» (ص ٢٤).

(٣) ترجمته في:
«السير» (١٦/ ٢٥٥)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٩)، و «العبر» (٢/ ٣٣٢)، و «اللباب» (٢/ ١٥٠)، و «الوافي بالوفيات» (٧/ ٣٦٢)، و «طبقات السبكي» (٣/ ٣٩).

(٤) ترجمته في:
«السير» (١٦/ ٤٦٢)، و «الوافي بالوفيات» (١١/ ٣٧٠)، و «البداية والنهاية» (١١/ ٣٢١)، «حسن المحاضرة» (١/ ٥٥٣)، و «وفيات الأعيان» (٢/ ٩١).

ـ وأبي علي، الحسن بن رَشيق العسكريِّ[1].

ـ وأبي علي، الحسن بن أبي هلال[2].

ـ وأبي القاسم، حمزة بن محمد الكناني[3].

ـ وابن النسائي، أبي موسىٰ، عبد الكريم[4].

ـ وعليِّ بن الإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي[5].

ـ وأبي الحسن، محمد بن عبد الله بن زكريا بن

---

(١) ترجمته في:
«السير» (١٦/ ٢٨٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٥٩)، «العبر» (٢/ ٣٥٥)، و«اللباب» (٢/ ٣٤٠)، و«النجوم الزاهرة» (٤/ ١٣٩).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) ترجمته في:
«السير» (١٦/ ١٧٩)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٢)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٠)، «حسن المحاضرة» (١/ ٣٥١).

(٤) ترجمته في:
«الأنساب» (٥/ ٤٨٤)، «تاريخ علماء أهل مصر» لابن الطحان (ص ٩٧)، «فهرست ابن خير» (ص ١٣٩).

(٥) ترجمته في:
«تاريخ علماء أهل مصر» (ص ٨٨)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٥٤١)، «الطبقات السنية» برقم (١٤٤٧).

حيويه[1].

- ومحمد بن قاسم الأندلسي[2].

- وأبي بكر، محمد بن معاوية الأحمر[3].

- وأبي الحسن بن أبي التمام[4] وغيرهم، وفي روايةِ كُلٍّ منهم ما ليس عند الآخر.

وقد قال أبو جعفر بن الزبير الحافظ[5]: «إنَّ روايات هٰذا الكتاب تختلفُ اختلافاً كثيراً، حتىٰ قال شيخُنا أبو الحسن الغافقي[6]: لولا أنَّ الإجازةَ تشتملُ علىٰ جميعها،

---

(١) ترجمته في:
«السير» (١٦/ ١٦٠)، و «العبر» (٢/ ٣٤٢)، و «النجوم الزاهرة» (٤/ ١٢٨)، و «حسن المحاضرة» (١/ ٤٠٢).

(٢) ترجمته في:
«السير» (١٥/ ٢٥٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٤٤)، و «العبر» (٢/ ٢٠٩)، و «الوافي بالوفيات» (٤/ ٣٤٤).

(٣) تقدم في (ص ٩).

(٤) ترجمته في:
«تاريخ علماء أهل مصر» (ص ٣٣).

(٥) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الثقفي العاصمي الغرناطي، أبو جعفر، ت ٧٠٨هـ.
«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٤)، «ذيل العبر» (٤/ ١٩)، «شذرات الذهب» (٨/ ٣١).

(٦) علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي الشاري السَّبتي، أبو الحسن، ت ٦٤٩ هـ. =

لَعَسُرَ اتصالُ السماع والقراءة. قال: ومَنْ قال: كتابُ النسائي، ولم يبين الروايةَ التي سمع، أو قرأ فيها، فقد تَجَوَّزَ في الذي ذكره تجوزاً قادحاً في الرواية».

ثم أشارَ ابنُ الزبير إلى أَنَّ أصلَ السماع العتيقِ الذي كان بالأندلس من رواية ابن الأحمر، وَقَعَ فيه لحنٌ كثيرٌ، تركه علىٰ حالة مَنْ قُرأ عليه من أكابر العلماء، ومن قَرَأَ فيه من أكابر العلماء، والنقادين المعتدين، وعلَّموا عليه مما يشعر أنها الرواية، وأن الصواب خلافه»[1]. انتهى.

ومما يُنَبَّه عليه ما ذكره الغساني[2]: «أن سَمَاعَ ابنِ قاسم، وابن الأحمر واحد. غير أن في نسخة ابن قاسم فضائل علي رضي الله عنه، والاستعاذة، ولم يُرويا عن ابن الأحمر»[3].

وكذا قال أبو القاسم بن بشكوال ـ في «برنامجه» ـ: كان سماعُ محمد بن قاسم، وأبي بكر بن الأحمر واحداً

= «السير» (٢٣/ ٢٧٥)، «غاية النهاية» (١/ ٥٧٤).

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص ١٢).

(٢) الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني، أبو علي، ت ٤٧٨ هـ.
«السير» (١٩/ ١٤٨)، «العبر» (٣/ ٣٥١)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٣٣)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ١٩٢).

(٣) «فهرست ابن خير» (ص ١٣٤).

غير أن في رواية ابنِ قاسم كتاب الاستعاذة، والخصائص، وليسا في رواية ابن الأحمر»[1].

وكذا قال شيخنا ـ ما نصه ـ: «لم يُحَدِّث بالخصائص، وقد حدث ابن المرابط[2] بها، وبالأشربة ـ يعني الكبير ـ مع أنهما ليسا في الرواية»[3]. انتهى.

[٣/أ] وكلامُ ابن الزبير يُشعرُ بالموافقةِ علىٰ ذلك في الخصائص، حيث قال: إنَّ شيخه الغافقيَّ سَمِعَ الكتابَ علىٰ أبي محمد الحجري[4]، بقراءةِ القاضي أبي بكر بن محرز[5]، في أصل أبي الصبر، أيوب بن

---

(١) «فهرست ابن خير» (ص ١٣٤).
(٢) محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد بن عبد الرحمٰن بن ظافر بن أمية الغرناطي، أبو عمرو، ت ٧٥٢ هـ.
«الدرر الكامنة» (٤/ ٤٥)، «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٣٥٩)، «وجيز الكلام» للسخاوي (١/ ٥٨).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٦).
(٤) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد بن محمد الرعينيّ الحجريّ الأندلسيّ، ت ٥٩١ هـ.
«السير» (٢١/ ٢٥١)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٧٠)، «العبر» (٤/ ٢٧٧).
(٥) محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الزهريُّ، أبو بكر ابن محرز البلنسيُّ، ت ٦٥٥ هـ.
«شجرة النور الزكية» (١/ ١٩٤).

عبد الله[1]، المشتمل علىٰ روايةِ ابن الأحمر، وكثير من غير رواية حمزة، وسائر الروايات عن النسائي وقع فيها خصائص عليّ.

قال ابن الزبير: «وقد سمعتُها في جملةِ الكتاب من نسخةٍ غير التي كان فيها السماع، وهي أصلُ ابن الأحمر بخطه».

قلت: لكن لم يترجح عندي بعد الفحصِ الزائدِ أَنَّ الخصائصَ ليست في رواية ابن الأحمر، لوجودِها في أصل مشايخنا، الذي كتبه ثم قابله، علي بن محمد بن علي بن عبد العزيز بن جابر اليحصبي، اليمني[2]، في سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة. من الأصل الذي بخط أحمد بن محمد، المقابل بكتاب ابن الأحمر، لا سيما وفي كلام ابن الزبير ما يشير لذلك، فإنه قال ـ بعد ما سبق ـ: «وذكر ابنُ

---

(١) أيوب بن عبد الله بن أحمد بن عمر الفهريُّ السبتيُّ، أبو الصبر، ت ٦٠٩ هـ.
«التكملة لكتاب الصلة» ابن الأبار (١/ ٢٠٢)، «شجرة النور الزكية» (ص ١٨٤) برقم (٦٠٧).

(٢) علي بن محمد بن علي بن عبد العزيز بن جابر اليحصبي، أبو الحسن.
«صلة الصلة» (٤/ ١٣٣)، «التكملة» برقم (٢٣٥٧).

عبيد الله[1] سقوطَ خصائص عليّ، والاستعاذةِ من نسخة ابن الأحمر، وثبوتِهما عند ابن قاسم، فقال شيخنا ـ يعني الغافقي ـ: . . . . وساق كلاماً تعذرَ استيفاء نقله، لتخريق الورقة التي وقفتُ علىٰ ذٰلك فيها، وهي بخط الحافظ، أبي الفتح بن سيد الناس اليعمري[2].

لكن في الموجود ما يَدِلُّ علىٰ أن لفظه ـ والله أعلم ـ «أما خصائص علي فوقع في نسخة ابن الأحمر».

وعَدَّه في جملةِ كتب المصنف، وكتبَ ذٰلك بخَطه في الجزء المشتمل علىٰ كتب الزينة، غَيْرَ أنَّ الناسَ تحاموها من أجلِ أُمراء بني أمية في ذٰلك الوقت. وهٰذا ما يظهر، وليس ببعيدٍ، والسبب المقتضي لتحامي المختصر من الخصائص كان هو الحاملُ للمصنف علىٰ تصنيفها، كما صرح هو بذلك حيث سُئل: لمَ صنفتَ فضائلَ عليٍّ دون غيره؟ فقال: دخلتُ دمشق، والمنحرفُ بها عن عليٍّ كثيرٌ، فصنفتُ الخصائصَ رجاءَ أن يهديهم الله.

---

(١) وهو أبو محمد الحجريّ، المتقدم ذكره قريباً.

(٢) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيىٰ ابن سيد الناس اليعمريُّ، أبو الفتح الأندلسي الإشبيلي المصري، ت ٧٣٤ هـ.
«الدرر الكامنة» (٤/ ٢٠٨)، «النجوم الزاهرة»، «٩/ ٣٠٣)، «شذرات الذهب» (٨/ ١٨٩).

ثم إنه صَنَّفَ بعد ذٰلك فضائلَ الصحابة، وقرأها على الناس[1]. والله ينفعه بهٰذا القصدِ الجميل.

ويتأيدُ ما ظهر، بما قرأتُه بخط، أخي ابن الفصيح[2] شيخ مشايخنا، على المجلدِ الأخير من النسخة التي بخطه، وانتهىٰ منها في سنة أربع وأربعين وسبعمائة، ونصه: «وهٰذا السفرُ يتضمنُ كتابَ خصائصِ عليٍّ بن أبي طالبِ [٣/ب] رضي الله عنه، عقبَ كتاب الزينة، كتبها من نسخةِ ابنِ الأحمر، ومنها كان سماع شيخنا ـ يعني ابن المرابط ـ بالسند المذكور، ولم يكن كتاب الخصائص في الأصل الذي نقل هذا الفرع بالسند المذكور منه، فكتبه في موضعه من نسخةٍ صحيحةٍ مقروءةٍ عليها طباق معتبرة بخط الإمام المحدث القدوة، أبي العباس، أحمد بن محمد بن الأنجب الكَسَّار الواسطي الأصل، البغدادي[3] المولد والمنشأ. وبها

---

(١) تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨).

(٢) أحمد بن علي بن أحمد الهمدانيُّ الكوفيّ البغداديّ، أبو طالب ابن الفصيح، ت ٧٥٥ هـ.
«المعجم المختص» للذهبي (ص ٢٩)، «الدرر الكامنة» (١/ ٢٠٤)، «النجوم الزاهرة» (١٠/ ٢٩٧).
* (أخي) هكذا كتبت في المخطوط.

(٣) أحمد بن محمد بن الأنجب بن الكسار الواسطي الأصل البغدادي، أبو عبد الله، ت ٦٩٨ هـ. =

كانت مقابلة كتاب الخصائص المذكور، ومنها كان السماع له». انتهى.

والأصلُ الذي نقلَ ابنُ الفصيح جميعَ الكتاب منه، هو بخط العالم الأديب الفاضل المحدث، شمس الدين محمد بن علي بن عيسى الوطاطي، الذي فرغ من نسخه، ومقابلته، في سنة أربع وستمائة.

وقد وقفت أنا عليه، وسمعتُ فيه مرة غير هذه، ومنه قرأ شيخ الحفاظ، أبو الحجاج المزيُّ[1]، علىٰ ابنِ المرابط، وأثبتَ السند بخطه نقلاً عنه. وقال فيه بعد الغافقي ـ ما نصه ـ: «ووقع في هٰذه الرواية خصائصُ عليّ».

وكذا قال الذهبيُّ ـ في «سير النبلاء» له ـ: «أَنَّ الخصائصَ داخلٌ في سننه الكبير»[2].

= «ذيل طبقات الحنابلة» ابن رجب (٢/ ٣٣٩)، «المنهج الأحمد» (٤/ ٣٥٤)، «شذرات الذهب» (٧/ ٧٧١).

(١) يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي المزي، أبو الحجاج، ت ٧٤٢ هـ.
«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٨)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٤٥٧)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٣٦).

(٢) «السير» (١٤/ ١٣٣).

ثم إنَّ ما تقدم من أن الأشربةَ الكبير ليس في روايةِ ابن الأحمر، قد رجع عنه شيخنا. حيث رأيتُه ضَرَبَ عليه بخطه عليه، بخطه الذي لا أرتاب فيه.

والظاهر أنه كان اعتمدَ أولاً كلامَ أبي محمد الحجريِّ، لكن قد وَهَّمَه تلميذُه، أبو الحسن الغافقيُّ، وصَرَّحَ بأن كتابَ الأشربة الكبير ثابتٌ في نسخة ابنِ الأحمر. وعليه خطوطُ جماعةٍ من الأئمة، والله أعلم.

وحيث انتهىٰ هٰذا، فقد قيل: إنَّ نسخةَ ابنِ قاسمٍ أَتَمُّ صحة، وأقوم ضبطاً ـ أي بالنسبة لرواية ابن الأحمر ـ. لأَنَّ أَكملَ الرواياتِ مطلقاً، وأتمها، وأحسنها انتظاماً وسرداً رواية حمزة.

وكان دخولُ روايةِ ابنِ قاسمِ الأندلسيّ قبلَ رواية ابن الأحمر بمدة كما أنه توفي قبله، ولذلك كَثُرَ الأخذُ عن الآخذِ عن ابن الأحمر. وقد يَسَّرَ الله تعالىٰ سماعَ الكتاب من مدةٍ، وهلمْ جرًّا من نسخٍ مختلفةٍ موجودةٍ فلا يضيق [٤/أ] الخاطرُ بفقد بعضها.

وجمعتُ في كراسةٍ غيرَ هٰذه ـ لا يستغني محدثٌ عنها ـ الأبوابَ التي اشتمل عليها كثيرٌ من رواياتِ هٰذا الكتاب، ليعلمَ ما عندَ كُلٍّ منهم من الزيادة علىٰ الآخر، وبالله التوفيق[١].

---

(١) وانظر ما كتبه د. فاروق حمادة في مقدمة تحقيقه لكتاب=

* وأما المصنف، فالثناءُ عليه جدًّا لا ينحصر، لكن نشيرُ لنبذةٍ مهمةٍ منه.

قال الدارقطنيُّ - ما حاصله -: «هو مقدمٌ علىٰ كُلِّ مَن يُذكَرُ بهٰذا العلم من أهل عصره»[1].

وقدمه علىٰ ابن خزيمة، بل قال: «لا أُقَدِّمُ عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثله. لم يُحَدِّثْ بحديثِ ابنِ لهيعةَ وكان عنده عالياً عن قتيبة»[2].

وكان أبو بكر الحَداد[3] كثيرَ الحديث، إلا أَنه لم يُحَدِّثْ عن أحد غيرِ النسائي، وقال: «رضيتُ به حجةً بيني وبين الله تعالى»[4].

= «عمل اليوم والليلة» للنسائي (ص ٦٠ وما بعدها).

(١) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص ١١٣).

(٢) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص ١١٣)، «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص ١٣٣).

(٣) محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكنانيُّ المصريُّ، أبو بكر الحداد، ت ٣٤٤ هـ.
«السير» (١٥/ ٤٤٥)، «النجوم الزاهرة» (٣/ ٣١٣)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٧).

(٤) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص ٣٦٧).

وهو أفقهُ مشائخ مصرَ في عصره، وأعرفُهم بالصحيح، والسقيم من الآثار، وأعلمُهم بالرجال، فلما بَلَغ هٰذا المبلغَ حسدوه[1].

وقال السمعانيّ[2] في «الأمالي»: «وهو أحدُ أَئمةِ الدُّنيا في الحديث والمرجعُ إليه في علم الصحيح، والسقيم، وله شَرْطٌ في الصحيح، رضيه الحفاظ وأهل المعرفة»[3].

وقال أبو عليٍّ النيسابوريُّ[4] ـ وغيرُ واحدٍ ـ: «كان من أئمة المسلمين»[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨)، «السير» (١٤/ ١٣٣)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨).

(٢) عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المروزي، أبو سعد، ٥٦٢ هـ.
«السير» (٢٠/ ٤٥٦)، «العبر» (٣/ ٣٧)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٠٩).

(٣) «الأنساب» (٥/ ٤٨٤)، «السير» (١٤/ ١٣٠).

(٤) الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوريّ، أبو عليٍّ، ت ٣٤٩ هـ.
«تاريخ بغداد» (٨/ ٧١)، «السير» (١٦/ ٥١)، «العبر» (٢/ ٢٨١).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص ٨٢)، «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٣).

وقال أبو الحسين، محمد بن المظفر[1] الحافظ: «سمعتُ مشايخنا بمصر يعترفونَ له بالتقدم والإمامة، ويَصِفُونَ مِن اجتهاده في العبادة بالليل، والنهار، ومواظبتِه علىٰ الحج، والاجتهاد، وإقامتِه السنن المأثورة واحترازه عن مجالس السلطان، وأَنَّ ذٰلك لم يزلْ دأبَه إلىٰ أن استشهد»[2].

وقال ابن يونس[3]: «قَدِمَ مصرَ قديماً، وكُتب عنه، وكان إماماً في الحديث ثقة ثبتاً حافظاً»[4].

وقال مسلمة[5]: «كان ثقةً عالماً بالحديث».

---

(١) محمد بن المظفر بن موسىٰ بن عيسىٰ بن محمد البغداديّ، أبو الحسين، ت ٣٧٩ هـ.
«تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٢)، «السير» (١٦/ ٤١٨)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ١٥٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٤).

(٣) عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي المصري، أبو سعيد، ت ٣٤٧ هـ.
«السير» (١٥/ ٥٧٨)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٩٨)، «وفيات الأعيان» (٣/ ١٣٧).

(٤) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٠).

(٥) مسلمة بن القاسم بن إبراهيم الأندلسي القرطبي، أبو القاسم، ت ٣٥٣ هـ.
«السير» (١٦/ ١١٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ١١٢)، «اللسان» (٦/ ٣٥).

وقال الخليليُّ: «حافظٌ متفقٌ عليه، رَضِيَه الحفاظ، وكتابه يُضافُ إلىٰ كتاب مسلم»[1].

وقال ابن القطان[2]: «هو إمامُ أهل الحديث».

وقال ابن الأثير - في أول «جامع الأصول» له -: «كان شافعياً، له مناسكَ علىٰ مذهب الشافعيِّ، وكان ورعاً متحرياً، ألا تراه يقول في كتابه «الحارث بن مسكين[3] قراءة عليه، وأنا أسمع»، ولا يقولُ فيه: حدثنا ولا أخبرنا كما يقول عن باقي مشايخه. وذلك أَنَّ الحارثَ كان يتولىٰ القضاءَ بمصر، وكان بينه وبين أبي عبد الرحمٰن خشونةٌ، لم يمكنه حضورَ مجلسه، فكان يستتر في موضعٍ، ويسمع حيث لا يراه، فلذلك تورَّعَ وتحرَّى، فلم يقلْ: حدثنا، وأخبرنا. وقيل: إنَّ الحارثَ كان خائضاً في أمورٍ تتعلقُ

---

(١) «الإرشاد» للخليلي (١/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم المغربي الفاسيّ، أبو الحسن بن القطان، ت ٦٢٨ هـ.
«السير» (٢٢/ ٣٠٦)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٠٧)، «شذرات الذهب» (٧/ ٢٢٥).

(٣) الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، أبو عمرو المصريّ، ت ٢٥٠ هـ.
«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٨١)، «العبر» (١/ ٤٥٥)، «التقريب» (ص ٢١٤).

بالسلطان، فَقَدِمَ أبو عبد الرحمٰن فَدَخَل إليه في زِيٍّ أنكره، [٤/ب] قالوا: كان عليه قباءٌ طويل، وقلنسوة طويلة، فأنكر زَيَّه، وخاف أن يكونَ مِنْ بعض جواسيس السلطان، فمنعهُ من الدخول إليه، فكان يَجيء فيقعد خلف الباب، ويسمع ما يقرؤه الناس عليه من خارجٍ، فَمِنْ أجل ذلك لم يقل فيما يرويه عنه: حدثنا، وأخبرنا»[١].

قلت: ومن ذٰلك، قوله في «عمل اليوم والليلة» ـ من سننه الكبرىٰ: أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح، وساق حديثاً. وقال عقبه: وجدت على حاشية الكتاب بحذاء هذا الحديث سواداً. فمن أجل ذٰلك لم أكتب حدثنا[٢].

وكان ـ رضي الله عنه ـ مليحَ الوجهِ، ظاهرَ الدمِ مع كبر السن، وكان يُؤثر لباس البرود النوبية الخضر، ويقول: «هٰذا عِوَضٌ من النظرِ إلىٰ الخضرة من النبات، فيما يراد لقوة البصر»[٣].

وكان يكثر الجِماع، مع صوم يومٍ، وإفطارِ يومٍ، وكان له أربع زوجات يقسم لهن، ولا يخلو مع ذلك من

---

(١) «جامع الأصول» (١/ ١٩٦).

(٢) «عمل اليوم والليلة» تحقيق د. فاروق (ص ٤٣٥).

* وانظر في هٰذا «بغية الراغب المتمني» (ص ٥٦) وما بعدها.

(٣) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٧)، «السير» (١٤/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

جاريةٍ واثنتين، تُشترىٰ له الواحدة بالمائة ونحوها، ويقسم لها كما يقسم للحرائر. وكان قُوتُه كلَّ يومٍ رطل خبز جيّداً، تُؤخذ من سويقة العرافين، لا يأكل غيرَه صائماً كان أم مفطراً. وكان يُكثر أكل الديوك الكبار المسمنة، ويَذْكُر أَنَّ ذٰلك ينفعه في باب الجماع[1].

وصَدَّرَ الحافظُ المزيُّ ترجمَته في «تهذيب الكمال» له بقوله: «القاضي الحافظ صاحب السنن، وغيره من التصانيف المشهورة، أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين»[2].

وذكره الحافظ، أبو عبد الله الذهبي - في «سير النبلاء» له - فقال: «الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، كان من بحور العلم مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف. جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور. ثم استوطن مصرَ، ورحل الحفاظُ إليه، ولم يبقَ له نظيرٌ في هٰذا الشأن. وكان شيخاً مهيباً، مليحَ الوجه، ظاهرَ الدم، حسن الشيبة - إلىٰ أن قال: ولم يكنْ أحدٌ في رأس الثلاث مائة، أحفظَ من

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٩).

[٥/أ] النسائيِّ. هو أحذقُ بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، وأبي داود والترمذيِّ، وهو جارٍ في مضمار البخاريِّ وأبي زرعة»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»: «القاضي مصنف السنن، وغيرها من التصانيف وبقية الأعلام»[٢].

وذكره الأسنويُّ[٣] ـ في «طبقاته» ـ فقال: «الإمام المشهور في الحديث اسمه، وكتابه الجامع بين الحديث والفقه ـ إلىٰ أن قال ـ: وكان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث، وكان رئيساً كبيراً، حسن البزة، كثيرَ التهجد والعبادة، يصوم يوماً، ويفطر يوماً»[٤].

وقال التاج السبكي[٥]: «أحد أئمة الدنيا في

---

(١) «السير» (١٤/ ١٢٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (حوادث ٣٠١ ـ ٣١٠) ص (١٠٦).

(٣) عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي القرشي الأسنوي، أبو محمد، ت ٧٧٢ هـ.
«الدرر الكامنة» (٢/ ٣٥٤)، «النجوم الزاهرة» (١١/ ١١٤)، «شذرات الذهب» (٨/ ٣٨٣).

(٤) (٢/ ٤٨٠).

(٥) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكيُّ، أبو نصر، ت ٧٧١ هـ.
«الدرر الكامنة» (٢/ ٤٢٥)، «النجوم الزاهرة» (١١/ ١٠٨).

الحديث، والمشهور اسمه وكتابه ـ ثم نقل عن شيخه الذهبيِّ أنه سأله: أيهما أحفظ مسلم صاحب الصحيح أو النسائي فقال: النسائي ـ قال: ثم ذكرتُ ذلك للشيخ الإمام الوالد، فوافق عليه»[1].

وأورده ابن الأثير ـ في «تهذيب الأنساب» ـ فقال: «صاحب السنن، كان إمامَ عصره، سكن مصر، وانتشرت بها تصانيفُه»[2].

وضبط النسبة، بفتح النون، وقال: هي مدينة بخراسان، يقال لها نسا[3]قلت: وله تصانيف كثيرة، منها:

ـ «كتاب الضعفاء والمتروكين»، رواه عنه ابن رشيق[4].

ـ و «كتاب التفسير» ـ في مجلد ـ رواه عنه حمزة الكناني[5].

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٤).

(٢) «اللباب» (٣/ ٣٠٨).

(٣) «اللباب» (٣/ ٣٠٧)، «معجم البلدان» (٥/ ٣٢٥).

(٤) ذكره له غيرُ واحدٍ منهم: الذهبيّ في «السير» (١٤/ ١٣٣)، وابنُ الصلاح في مقدمته (ص ٤٢٠)، والسخاويُّ في «فتح المغيث» (٣/ ٣١٤)، «بغيةُ الراغب» له (ص ٩٤) وله عدة طبعات.

(٥) «السير» (١٤/ ١٣٣)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ١٩٧)، وغيرهما. وقد طبع مع «السنن الكبرىٰ»، وله طبعة أخرى محققة في مجلدين.

ـ و «كتاب الكنىٰ» ـ وهو تصنيفٌ حافل ـ رواه عنه ابنه عبد الكريم[1].

ـ و «مسند علي ابن أبي طالب»، رواه عنه[2].

ـ و «مسند الثوري وابن جريج وغيرهما»، رواه عنه سعيد بن جابر الإشبيلي[3].

ـ و «غرائب شعبة علىٰ سفيان، وسفيان علىٰ شعبة»، رواه عنه ابن حيوية[4].

إلىٰ غير ذلك[5].

وهو آخر الأئمة الستة وفاة، لأنه مات سنة ثلاث وثلاث مائة[6]. بل هم في مرتبة شيوخه، وإن كان قد

---

(١) «السير» (١٤/ ١٣٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٢٥)، وغيره.
* وقد رتبه وبوبه، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى القاضي.
انظر «فهرست ابن خير» ص (٢١٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٠)، و «السير» (١٤/ ١٣٣) وغيرهما.

(٣) «فهرست ابن خير» (ص ١٤٦).

(٤) «فهرست ابن خير» (ص ١٤٦)، «تهذيب الكمال» (١/ ١٥١).

(٥) انظر «بغية الراغب» (ص ٩٤)، وما كتبه د .فاروق حمادة، في مقدمة «عمل اليوم والليلة» للنسائي ـ فإنه مفيد ـ وجزاه الله خيراً.

(٦) واختلف في مكان دفنه، قيل: بمكة، وقيل بالرملة مدينة بفلسطين ورجح الذهبي وابن يونس الأخير. =

شاركهم في الرواية عن كثيرين.

وليس عنده حديثٌ ثلاثي، لكن عنده كمسلم، وأبي داود من الرباعية شيءٌ كثيرٌ، قد أفرده بعضُ الحفاظ في جزء[1]. [٥/ب]

والله تعالىٰ أسألُ أن يجعلَه

مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين

والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً

إلىٰ هنا انتهىٰ ما وجدته بخط المصنف في مسودته

ومنها نقلت وعليها قابلت والحمد لله والمنة

كتبه الفقير إلىٰ ربه الملك الستار السيد عمر

ابن المرحوم السيد علوي بن [2] نسباً الشافعي مذهباً

غفر الله له وللمسلمين

* * *

= وكما اختلفوا أيضاً في شهر موته فقيل: صفر ـ وهو الأكثر ـ، وقيل: شعبان.

(١) وهو كتاب «الرباعيات من كتاب السنن المأثورة» للقاسم بن علي الأنصاريِّ.
منه نسخة في تشستربيتي برقم (١/٣٨٤٩) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٣٠).

(٢) بياض في الأصل.



الفهارس الفنية

أ) فهرس المصادر والمراجع

ب) فهرس الأعلام

ج) فهرس الموضوعات



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من الساء ـ لأبي أسامة عبد الله البخاري ـ ط مكتبة الغرباء ـ المدنية النبوية.

٢ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي ـ ط دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة أو ما بعدها.

٣ ـ الأنساب ـ للسمعاني ـ ط دار الكتب العلمية. بيروت.

٤ ـ إرشاد طلاب الحقائق ـ للنووي ـ تحقيق عبد الباري السلفي ـ ط مكتبة الإيمان المدينة النبوية.

٥ ـ إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي بترجمة السخاوي ـ للسخاوي ـ مخطوط مصور من مكتبة الجامعة الإسلامية.

٦ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث ـ للخليلي ـ تحقيق محمد سعيد إدريس ـ ط مكتبة الرشد ـ الرياض.

٧ ـ البداية والنهاية ـ ابن كثير ـ ط مكتبة المعارف ـ بيروت

٨ ـ برنامج البلوي ـ البلوي ـ تحقيق عبد الله العمراني ـ ط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت

٩ ـ برنامج التجيبي
١٠ ـ برنامج الوادي آشي ـ تحقيق محمد محفوظ ـ ط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت
١١ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب ـ لابن العديم ـ تحقيق سهيل زكار ـ ط دار الفكر ـ بيروت
١٢ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ـ للضبي ـ تحقيق الأنباري ـ ط دار الكتاب المصري القاهرة
١٣ ـ بغية الوعاة في تراجم النحاة ـ للسيوطي ـ ط المكتبة العصرية
١٤ ـ تاج التراجم ـ لابن قطلوبغا ـ تحقيق محمد خير رمضان ـ ط دار القلم ـ دمشق
١٥ ـ تاريخ الإسلام ـ للذهبي ـ تحقيق عبد السلام تدمري ـ ط دار الكتاب العربي ـ بيروت
١٦ ـ تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي ـ تصوير دار الكتب العلمية. بيروت
١٧ ـ تاريخ التراث العربي ـ فؤاد سزكين ـ ط جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض
١٨ ـ جرجان ـ السهمي ـ ط عالم الكتب ـ بيروت
١٩ ـ تاريخ علماء أهل المصر ـ لابن الطحان ـ تحقيق محمود الحداد ـ ط دار العاصمة ـ الرياض
٢٠ ـ التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الرياض
٢١ ـ تذكرة الحفاظ ـ الذهبي ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند

٢٢ ـ ترتيب علل الترمذي الكبير ـ لأبي طالب القاضي ـ ط عالم الكتب ـ بيروت
٢٣ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك ـ للقاضي عياض ـ ط دار مكتبة الحياة ـ بيروت
٢٤ ـ تفسير ابن كثير ـ لابن كثير ـ ط دار الحديث ـ القاهرة
٢٥ ـ تقريب التهذيب ـ ابن حجر ـ تحقيق صغير أحمد ـ ط دار العاصمة ـ الرياض
٢٦ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ـ ابن نقطة ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٢٧ ـ التكملة لكتاب الصلة ـ ابن الابار ـ نشر عزت الحسيني
٢٨ ـ التلخيص الحبير ـ ابن حجر ـ تعليق عبد الله هاشم ـ المدينة النبوية
٢٩ ـ التنكيل ـ المعلمي ـ تحقيق الألباني ـ ط المكتب الإسلامي
٣٠ ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر ـ نشر وتصوير دار صادر ـ بيروت
٣١ ـ تهذيب الكمال ـ المزي ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٣٢ ـ توضيح الأفكار ـ الصنعاني ـ ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت
٣٣ ـ الثقات ـ لابن حبان ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند
٣٤ ـ ثلاث رسائل ـ للنسائي ـ تحقيق مشهور حسن ـ ط دار المنار ـ عمان
٣٥ ـ جامع الأصول ـ ابن الأثير ـ تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ط دار الملاح.

٣٦ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي ـ ط دار الكتاب العربي ـ بيروت
٣٧ ـ جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس ـ للحميدي ـ تحقيق الأنباري ـ ط دار الكتاب المصري بالقاهرة
٣٨ ـ جنة المرتاب ـ للحويني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت
٣٩ ـ الجرح والتعديل ـ ابن أبي حاتم ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند
٤٠ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية ـ عبد القادر القرشي ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٤١ ـ حسن المحاضرة ـ السيوطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المكتبة الفيصلية. مكة
٤٢ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة ـ القنوجي ـ تحقيق علي حسن ـ ط دار الجيل ـ بيروت
٤٣ ـ خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ النسائي ـ تحقيق أحمد البلوشي ـ ط مكتبة المعلا ـ الكويت
٤٤ ـ الدرر الكامنة ـ لابن حجر ـ تصحيح سالم الكرنكري ـ مصر.
٤٥ ـ دول الإسلام ـ الذهبي ـ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر
٤٦ ـ ذيل طبقات الحفاظ ـ السيوطي ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند
٤٧ ـ ذيل طبقات الحنابلة ـ ابن رجب ـ ط دار المعرفة ـ بيروت

٤٨ ـ ذيل العبر ـ الذهبي ـ ط دار الكتب العلمية. بيروت
٤٩ ـ الرسالة المستطرفة ـ محمد الكتاني ـ نشر دار البشائر الإسلامية ـ بيروت
٥٠ ـ الروضة الندية ـ القنوجي ـ تحقيق محمد صبحي حلاق ـ ط مكتبة الكوثر ـ الرياض
٥١ ـ زاد المعاد ـ لابن القيم ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٥٢ ـ سؤالات ابن بكير للدارقطني ـ تحقيق علي حسن ـ دار عمار ـ بيروت
٥٣ ـ سؤالات ابن الجنيد لابن معين ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ ط مكتبة الدار ـ المدينة النبوية
٥٤ ـ سؤالات السلمي للدارقطني ـ تحقيق سليمان آتش ـ ط دار العلوم ـ الرياض
٥٥ ـ سبل السلام ـ الصنعاني ـ ط دار الريان ـ القاهرة
٥٦ ـ السلسلة الصحيحة ـ الألباني ـ ط المكتب الإسلامي
٥٧ ـ سنن أبي داود ـ لأبي داود ـ تحقيق عزت عبيد ـ ط دار الحديث ـ القاهرة
٥٨ ـ سنن الترمذي ـ الترمذي ـ ط دار الحديث ـ القاهرة
٥٩ ـ السنن الصغرى ـ النسائي ـ ط دار المعرفة ـ بيروت
٦٠ ـ السنن الكبرى ـ للنسائي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٦١ ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٦٢ ـ شجرة النور الزكية ـ محمد مخلوف ـ نشر دار الفكر ـ بيروت
٦٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ لابن العماد ـ ط دار ابن كثير ـ بيروت

٦٤ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ـ اللالكائي ـ تحقيق الحمدان ـ ط دار طيبة ـ الرياض
٦٥ ـ شرح العقيدة الواسطية ـ للعراس ـ ط المكتب الإسلامي
٦٦ ـ شرح معاني الآثار ـ الطحاوي ـ تحقيق محمد النجار ـ نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت
٦٧ ـ شروط الأئمة ـ لابن منده ـ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ـ دار المسلم ـ الرياض
٦٨ ـ شروط الأئمة الخمسة ـ لابن طاهر المقدسي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٦٩ ـ شروط الأئمة الستة ـ الحازمي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٧٠ ـ صحيح البخاري ـ ط دار ابن كثير ـ بيروت
٧١ ـ صحيح مسلم ـ تعليق فؤاد عبدالباقي
٧٢ ـ الصلة ـ ابن بشكوال ـ تحقيق الأنباري ـ ط دار الكتاب المصري ـ القاهرة
٧٣ ـ الضعفاء الصغير ـ البخاري ـ ط دار المعرفة ـ بيروت
٧٤ ـ الضوء اللامع ـ السخاوي ـ نشر دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة
٧٥ ـ طبقات الحنابلة ـ للقاضي أبي يعلى ـ ط دار المعرفة ـ بيروت
٧٦ ـ طبقات الشافعية ـ للأسنوي ـ تحقيق عبد الله الجبوري ـ ط دار العلوم ـ الرياض
٧٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي ـ ط دار هجر ـ القاهرة

٧٨ ـ طبقات الفقهاء الشافعية ـ ابن الصلاح ـ تحقيق محي الدين نجيب ـ ط دار البشائر الإسلامية ـ بيروت
٧٩ ـ طبقات الشافعية ـ ابن قاضي شهبة ـ ط عالم الكتب
٨٠ ـ طبقات علماء الحديث ـ ابن عبد الهادي ـ تحقيق أكرم البلوشي ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٨١ ـ العبر في خبر من غبر ـ الذهبي ـ تحقيق صلاح المنجد ـ ط وزارة الإعلام بالكويت
٨٢ ـ العلل ومعرفة الرجال ـ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله عباس ـ ط المكتب الإسلامي ـ بيروت
٨٣ ـ علوم الحديث ـ ابن الصلاح ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط دار الفكر ـ سوريا
٨٤ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجزري ـ نشرج ـ برجستراسر
٨٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ـ ابن حجر ـ ط السلفية
٨٦ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث ـ السخاوي ـ تحقيق علي حسن علي ـ الهند
٨٧ ـ فهرست ابن خير ـ تحقيق الأنباري ـ ط دار الكتاب المصري ـ القاهرة
٨٨ ـ فهرس الفهارس ـ محمد الكتاني ـ ط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت
٨٩ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة ـ ابن الكيال ـ ط جامعة أم القرى ـ مكة

٩٠ ـ اللباب في تهذيب الأنساب ـ ابن الجزري ـ نشر مكتبة المثنى ـ بغداد
٩١ ـ لحظ الألحاظ ـ لابن فهد المكي ـ ط دار المعارف العثمانية ـ الهند
٩٢ ـ لسان الميزان ـ لابن حجر ـ نشر دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة
٩٣ ـ لوائح الأنوارالسنية ـ السفاريني ـ تحقيق عبد الله البصيري ـ ط مكتبة الرشد ـ الرياض
٩٤ ـ مجمع الفتاوى ـ ابن تيمية ـ جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم
٩٥ ـ مرآت الجنان وعبرة اليقظان ـ اليافعي ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند
٩٦ ـ معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ تحقيق فريد الجندي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٩٧ ـ معجم المؤلفين ـ عمر رضا كحالة ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت
٩٨ ـ معجم محدثي الذهبي ـ الذهبي تحقيق روحية السويفي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
٩٩ ـ معرفة علوم الحديث ـ الحاكم ـ ط دائرة المعارف العثمانية ـ الهند
١٠٠ ـالمغني شرح مختصر الخرقي ـ ابن قدامة ـ ط دار الفكر ـ بيروت
١٠١ ـمقدمة السنن ـ السلفي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت

١٠٢ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف ـ ابن القيم ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
١٠٣ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ـ ابن الجوزي ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت
١٠٤ ـ المنهج لأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ـ العليمي ـ ط مكتبة الرشد ـ الرياض
١٠٥ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الذهبي ـ تحقيق محمد البجاوي ـ ط دار المعرفة ـ بيروت
١٠٦ ـ نزهة النظر ـ ابن حجر ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط دار الخير ـ بيروت
١٠٧ ـ الوافي بالوفيات ـ الصفدي ـ باعتناء س ـ ديدرنيغ
١٠٨ ـ وفيات الأعيان ـ ابن خلكان ـ تحقيق إحسان عباس ـ ط دار صادر ـ بيروت
١٠٩ ـ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ـ السخاوي ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

القول المعتبر

في ختم النسائي

رواية ابن الأحمر